



الجلسة العامة ٣٨

الجمعة، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري (فنلندا)

الجمعية البرلمانية للمجلس، التي شددت على ضرورة تعزيز التعاون بين المنظمين نظرا لما أسهم به مجلس أوروبا في الأمم المتحدة على مدى ٥٠ عاما، لا سيما في مجال تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية.

لقد بدأ التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا في عام ١٩٥١، أي بعد عامين فقط من إنشاء المجلس، وذلك بالتوقيع على اتفاق، استكمل بعد ٢٠ عاما، أي في عام ١٩٧١، بترتيب التعاون بين الأمانة العامة لمجلس أوروبا والأمم المتحدة.

وكان من العلامات البارزة الأخرى اعتماد الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة قرارا بمنح مجلس أوروبا مركز المراقب.

ويشير مشروع القرار الذي أعرضه اليوم إلى مزيد من الأمثلة الأخيرة لهذا التعاون، على النحو التالي.

في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة في عام ٢٠٠٠" أسهم مجلس أوروبا في مكافحة الاتجار بالمرأة وفي تعزيز إزالة الفوارق بين الجنسين،

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١٧٠ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا

مشروع قرار (A/55/L.8)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل إيطاليا لعرض مشروع القرار A/55/L.8.

السيد فينتو (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني بصفتي الممثل الدائم للدولة التي ترأس حاليا لجنة وزراء مجلس أوروبا أن أعرض مشروع قرار بشأن هذا البند الجديد المدرج على جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالأمين العام لمجلس أوروبا، السيد والتر شويمر، وبالوفد القادم من الجمعية البرلمانية للمجلس والموجود هنا لمتابعة أعمال الجمعية العامة.

لقد أدرج هذا البند على جدول الأعمال بناء على التوصية ١٤١١ المؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ من

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

توطيد مبادئ الحرية والعدل في أوروبا. ثم إن الرؤية الأصلية لمجلس أوروبا ساعدت على تمهيد الطريق لتكامل الاتحاد الأوروبي.

وحدود الحضارة الأوروبية ليست موضوعة سلفا ولا مرتبطة بشدة بالجغرافيا. بل إنها تعتمد على قوة فهم وتقاسم هذه القيم في جميع أرجاء العالم. ويتألف المجلس حاليا من ٤١ دولة تمثل أكثر من ٨٠٠ مليون نسمة، ولكن سينضم إليه آخرون في القريب العاجل ليعطوا المجلس بعدا أوروبا شاملا. وأصبح الكرسي الرسولي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان والمكسيك أعضاء مراقبين. وفي داخل المجلس بدأ النظر في إمكانية منح مركز "المتعاون" الخاص للبلدان المهتمة بالمشاركة في أعماله، وخاصة في ميدان الديمقراطية وتحديث النظام القضائي.

وقد ذكر الأمين العام، كوفي عنان، خلال زيارته الأخيرة إلى مجلس أوروبا في ستراسبورغ أنه في خضم التحول الكبير المعروف باسم العولمة لا يزال العالم يكافح التعصب والعنصرية ورهاب الأجانب والعزل العرقي - وهي الأخطار نفسها التي استهدفها مؤسسو مجلس أوروبا.

وهذا هو سبب اقتناعنا بأن زيادة توثيق التعاون مع الأمم المتحدة يمكن أن يثمر نتائج باهرة. وهو سبب رغبتنا في دراسة فكرة إنشاء مكتب اتصال للمجلس في نيويورك على أساس تبادلي.

وأختتم بالإشارة إلى أن مجلس أوروبا، بصفته المنظمة الوحيدة الجامعة لأوروبا، يمكنه أن يقدم إسهاما كبيرا للأمم المتحدة في مواجهاتها التحديات المتزايدة. وإن التصدي لهذه التحديات بفعالية يستلزم تنسيقا تداوينا لجهودنا ومواردنا.

وعلى سبيل المثال بدأت لجنة البندقية، وهي هيئة المجلس الاستشارية الموثوق برأيها في المسائل القانونية

بينما أقر المجلس، في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، استراتيجية التلاحم الاجتماعي التي تركز على سياسات حماية الحقوق الاجتماعية والحصول على المسكن والعمل والحماية الاجتماعية والأسرة والطفل.

وأيد المجلس جهود الأمم المتحدة الرامية إلى استعادة السلام في كوسوفو بإقامة علاقات عمل وثيقة مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو والتركيز على الإصلاحات التشريعية تمشيا مع نصوص من قبيل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

وفي الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ نظم المجلس مؤتمرا ناجحا لكل أوروبا بشأن العنصرية والتعصب تحضيراً للمؤتمر الأمم المتحدة العالمي لعام ٢٠٠١ في جنوب أفريقيا.

وما زالت أمامنا مهام أخرى: فمجلس أوروبا يزمع الإسهام بنشاط في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمتابعة المؤتمر العالمي للطفل، المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وأشار رئيس الجمهورية الإيطالية، السيد كارلو أزيليو شيامي، لدى زيارته الأخيرة إلى الجمعية البرلمانية في ستراسبورغ، إلى المعتقدات الأخلاقية والسياسية السامية التي ألهمت تأسيس مجلس أوروبا. فهي تشمل إيمان المواطنين الأوروبيين بمجموعة قيم مشتركة مجسدة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، التي سيحتفل بالذكرى الخمسين لوضعها، في روما في ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر بعقد مؤتمر وزاري. ومن أعمدة هذا النظام القانوني الطموح الميثاق الاجتماعي الأوروبي، والاتفاقية الأوروبية لمكافحة التعذيب، والاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات الوطنية. فهذه الصكوك، إلى جانب الاتفاقيات والتوصيات الأخرى تساعد على

ونظرا لأن مجلس الأمن والأمم المتحدة كليهما يضعان كرامة الإنسان في مكان الصدارة في بعثتهما ولا يأتيا، فإن توطيد روابط العمل بينهما لا يمكن إلا أن يساعد على النهوض بقضيتهما النبيلة.

السيد بوسير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويحظى بياني هذا بتأييد بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا - فضلا عن البلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة.

إن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا قائم منذ وقت طويل. وقد تطور بشكل مستمر على مر السنين، وبخاصة بعد الاتفاق المعقود في عام ١٩٥١ بين المؤسستين. وفي عام ١٩٨٩، أرى منح مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى مجلس أوروبا إلى تمكين المجلس من الاضطلاع بدور فعال في مجالات الأنشطة المشتركة بينهما. ويتصل ذلك، أولا وقبل كل شيء، بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ولكنه يتصل أيضا بالسعي الدؤوب لتحقيق السلم والأمن الدوليين. وقد أوضحت التجربة أن هذين المجالين من الأنشطة مترابطان وأن كلا منهما يعزز الآخر. فلا يمكن أن يستتب الأمن بدون الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وفي سياق مجلس أوروبا، يوصف هذا النهج بأنه السعي لتحقيق الاستقرار الديمقراطي.

واليوم، نحن على أعتاب مرحلة جديدة. ومشروع القرار المقدم إلى الجمعية العامة يشكل سابقة فريدة في العلاقات بين المنظمين. وينبغي أن يؤدي في الأجل الطويل إلى تعزيز المجالين الرئيسيين للتعاون بينهما وهما: الدفاع عن الديمقراطية القائمة على أساس سيادة القانون واحترام حقوق

والمؤسسية، والتي احتفلت في حزيران/يونيه المنصرم بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائها - بدأت بوضع مجموعة عناصر قانونية نموذجية ومقترحات مؤسسية ترمي إلى إيجاد حل للصراعات العرقية في الدول الأعضاء.

ثم إن التفاعل بين الثقافة والبيئة هو أحد المواضيع الأساسية لمؤتمر وزاري يعقد في فلورنس في هذه اللحظة التي نتكلم فيها. وبهذه المناسبة، فتح باب التوقيع على صك قانوني جديد هام هو اتفاقية زينة الطبيعة. وتتضمن الاتفاقية مضمونا ومقاصد مبتكرة سامية لإذكاء الوعي العام بقضايا تحسين المعيشة.

بيد أن أهم مفهوم يلهم أعمال مجلس أوروبا، وأنا واثق أن الأمم المتحدة تشاطرن الرأي تماما، هو المفهوم المتعلق بالاستقرار الديمقراطي الذي يشمل الترابط بين حقوق الإنسان والديمقراطية وصلاح الحكم وسيادة القانون، فضلا عن درء الصراعات وبناء السلام والاستقرار.

ولأكثر من خمسة عقود ومجلس أوروبا يكتسب خبرة فنية هامة في هذه القضايا. ويمكنه بالتالي، أن يسهم الآن مساهمة كبيرة بشكل متزايد في منع نشوب الصراعات عندما يتطلب الأمر ذلك مع الأسف، وفي إحلال السلم وبناء المؤسسات على الأمد الطويل في حقبة ما بعد الصراع. وتكمن قدرات مجلس أوروبا في مجال منع نشوب الصراعات في تحديد المعايير وبالتعاون - سواء كان جماعيا بين كل البلدان الأعضاء أو ثنائيا - والرصد على الصعيدين القانوني والسياسي.

وفي هذه المرحلة التاريخية، يكون من المناسب الآن أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام استكشاف السبل والوسائل التي تكفل تعزيز التعاون المتقدم بالفعل لكي تواجه تحديات الألفية الثالثة سواء كانت قديمة أو جديدة.

من أجل الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها خلال هاتين القمتين والدورتين الاستثنائيتين للمتابعة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بإسهام مجلس أوروبا في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بها من تعصب، الذي من المقرر أن يعقد في عام ٢٠٠١. ويرحب في هذا الصدد، بالتقدم الممتاز المحرز وبالنتائج التي تمخضت عن مؤتمر الدول الأوروبية الذي عقد في ستراسبورغ في الأسبوع الماضي للإعداد لعقد المؤتمر العالمي لعام ٢٠٠١.

ومن خلال هذه الأعمال، يؤكد مجلس أوروبا على عزمه على الاضطلاع بدور أساسي في تنفيذ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة في أوروبا.

ويمثل إسهام مجلس أوروبا في استتباب الأمن الإقليمي المجال الثاني الذي يمكن للأمم المتحدة أن تتيح إمكانات للعمل فيه.

وفي حكمنا على مشاركة مجلس أوروبا في استتباب الأمن الإقليمي، ينبغي أن نستند أولا وقبل كل شيء، إلى الحقائق الثابتة. ويمكننا بالتالي أن نشيد بإسهامه الفعال في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) من خلال تعاونه مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وإنشائه بعثة مجلس أوروبا لمراقبة الانتخابات في كوسوفو في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وبالمثل، ينبغي لنا أن نشير إلى تناوله للمهام المسندة إليه بموجب الاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك، من أجل حماية حقوق الإنسان وإصلاح النظام القضائي.

والإسهام الثالث في استتباب الأمن الإقليمي الذي يستوجب الإشادة به هو الدعم الذي وفره مجلس أوروبا لميثاق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا.

الإنسان، ولكن أيضا مع زيادة مساهمة مجلس أوروبا في استتباب الأمن الإقليمي.

لذا، فإن الدفاع عن الديمقراطية القائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان هو المجال الأول لهذا التعاون.

وبفضل الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على وجه الخصوص، قام مجلس أوروبا بعمل مثالي في مجال حقوق الإنسان. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى أن الاتفاقية قد أنشأت من خلال إقامة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان آلية فريدة من نوعها في أوروبا لها ولاية قضائية لمراقبة احترام الدول الأطراف لكل هذه الحقوق الأساسية.

وفي يومي ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر سيعقد في روما المؤتمر الوزاري الأوروبي للاحتفال بالعيد الخمسين لإبرام هذه الاتفاقية، وقد دعت إليه المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

ويؤكد مشروع القرار المعروض علينا بحق تماما على التحديات العديدة التي تواجه الأمم المتحدة والتي يتعين على مجلس أوروبا أيضا أن يواجهها، وعلى سبيل التوضيح، يمكننا أن نشير إلى التعاون القائم بين مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وإلى التعاون القائم أيضا بين لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي ومجلس أوروبا، وكذلك إلى إسهام المجلس في العملية التحضيرية للدورتين الاستثنائيتين الأخيرتين في مجالين لهما أهمية كبرى بالنسبة لحقوق الإنسان والتقدم الاجتماعي وهما بيجين زاندا خمسة وكوبنهاغن زاندا خمسة.

ولا يسع الاتحاد الأوروبي إلا أن يشجع مجلس أوروبا على الحفاظ على دوره النشط، وهو الدور الذي ما فتئ يضطلع به حتى الآن، وأن يدعو إلى مواصلة العمل

الإقليمي أن يدعم بصورة مفيدة عمل الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية):
يرحب وفد بلادي كثيرا بالمبادرة الرامية إلى إعطاء مسألة التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا ما تستحق من مكانة باعتبارها بندا محمدا في جدول أعمال الجمعية العامة. ونعرب عن تقديرنا بوجه خاص لجهود الحكومة الإيطالية في تحقيق ذلك الهدف.

ومن الأمور الجوهرية في سعينا الدؤوب لبلورة رؤيانا عن أمم متحدة تصلح للقرن الحادي والعشرين، تعزيز العلاقات وزيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتحقيق أهدافها النهائية المشتركة. ويمكن لمنظمات مثل مجلس أوروبا - لها دور هام تؤديه في تعزيز الديمقراطية، وحقوق الإنسان وسيادة القانون - أن تزود الأمم المتحدة على نحو شامل بتجارب أوروبية طويلة الأمد، وبدون أن تفرض أيا من آرائها أو قيمها، فتسهم بالتالي في العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة وتزيد من تحسينه لتمكينها من مواجهة بعض التحديات العالمية الأكثر إلحاحا التي تواجهنا.

ولا يزال مجلس أوروبا هو المنظمة الإقليمية الرائدة في ميدان تعزيز وحماية حقوق الإنسان، في بعدها المتعلق بوضع المعايير وفي البعد المتعلق بالتنفيذ. وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان قد اعتمدت في سنة ١٩٥٠ بوصفها أول صك ملزم قانونيا ومكرس لحماية طائفة واسعة من الحقوق المدنية والسياسية. وكما ذكر في ديباجة الاتفاقية، كان من الواضح أنها مستهلمة من أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي بذلك اعترفت حتى في ذلك الحين بأهمية الصلة بين الأمم المتحدة ومنظومة مجلس أوروبا.

وتشكل هذه الأعمال أيضا جزءا من الدبلوماسية الوقائية التي تحاول الأمم المتحدة أن تطورها. ويمكن للتعاون في هذا المجال أن يعزز ويعجل في نهاية المطاف عملية الانتقال الصعبة، ولكنها ضرورية، من النهج الذي كثيرا ما يكون طابعه العمل كرد فعل إلى النهج الذي ينطوي على القيام بأعمال تستند بشكل أكبر إلى الوقاية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي أيضا إقامة علاقات بين مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوض حقوق الإنسان التابع لمجلس أوروبا.

وختاما، اسمحوا لي بأن أتقدم بثلاثة اقتراحات تهدف إلى زيادة تعزيز التعاون بين مجلس أوروبا والأمم المتحدة. يجب أن تكون هناك زيادة في تبادل المعلومات. فللأمم المتحدة ومجلس أوروبا مصلحة مشتركة في زيادة تبادل التقارير والوثائق فيما بينهما بوتيرة أسرع.

وينبغي تعزيز العلاقات الثنائية بين الهيئتين على أرفع مستوى. وعقد اجتماعات سنوية بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمجلس أوروبا سيؤكد، على نحو رمزي، تصميم الجانبين على زيادة التعاون بين المنظمتين.

وينبغي تعزيز الخبرة الفنية لدى الهيئتين. ومن شأن قيام مجلس أوروبا بإنشاء هيئة للفكر والبحث للتعامل مع المسائل ذات الاهتمام المشترك للأمم المتحدة والمجلس، يمكن فيها للأمم المتحدة أن تستفيد من المهارات والدراية الفنية في المجال التقني، أن يسهم أيضا في زيادة تعزيز علاقات العمل بين المنظمتين.

ومن الآن فصاعدا سيتعين على الجمعية العامة، كجزء من نظرها السنوي في مشروع القرار المتعلق بهذا البند، أن تتابع مهمة التفكير والإبداع هذه حتى يتسنى لإسهام مجلس أوروبا في تعزيز حقوق الإنسان والأمن

مناهج تعليمية للأقليات. وكان هذا التعاون ونتائجه، وهي الأهم، قد لقيت الثناء بدرجة كبيرة من المجتمع الدولي عموماً.

وفيما يتعلق بجمهورية البوسنة والهرسك، فإن جمهورية كرواتيا ترحب باستعداد مجلس أوروبا لمواصلة الوفاء بالدور الذي أوكل إليه في ذلك البلد بموجب اتفاق دايتون للسلام. وتعتقد جمهورية كرواتيا أن عضوية البوسنة والهرسك في مجلس أوروبا سيكون لها أثر إيجابي جداً على تعزيز التطور الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك.

ويمكن تعزيز التعاون بين المنظمين بعدة طرق، بما فيها تحسين تدفق المعلومات وتوفير الوثائق ذات الصلة في الاجتماعات التي تعقدها المنظمتان. ومجلس أوروبا، بخبرته في ميدان تعزيز وحماية حقوق الإنسان والإصلاحات القانونية، بما في ذلك مجال الديمقراطية المحلية والإقليمية الهام للغاية، والذي ليس له نظير في أنشطة منظومة الأمم المتحدة، يمكن له أن يسهم إسهاماً كبيراً في أنشطة الأمم المتحدة.

ولا يزال من المسائل الأساسية في إعادة التفكير في دور المنظمات الإقليمية في العالم المتغير، تقسيم الأنشطة في الوقت المناسب بين الأمم المتحدة بوصفها المنظمة العالمية، من جهة، والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، من الجهة الأخرى. ومع أخذ هذا الهدف في الاعتبار، ينبغي ترشيد الأنشطة بغية تحقيق الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة وتفادي الازدواجية التي لا ضرورة لها في الأنشطة. وفيما يختص بالعلاقات بين مجلس أوروبا والأمم المتحدة، ربما تحدث مثل هذه الازدواجية فيما يتعلق بآليات رصد حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن آليات رصد حقوق الإنسان تظل هدفاً رئيسياً لكلتا المنظمين، فقد لا ينتج عن ازدواجية الرصد، بدون المقارنة على النحو الواجب بين النتائج المحرزة،

ويتمتع مجلس أوروبا بمركز المراقب هنا في الأمم المتحدة، مع قيام روابط جيدة بين المنظمين. ولكن هذه هي المرة الأولى التي ناقشت فيها الجمعية العامة التعاون بين المنظمين، ويحدونا الأمل في أن تؤدي هذه المناقشة إلى إقامة تعاون أقوى وبرامج مشتركة محددة.

وخلال السنوات الأخيرة، بدأ التعاون يزداد ببطء في إطار زيادة تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية. ونعرب عن ترحيبنا التام بالممارسة المتبعة المتمثلة في عقد اجتماعات بين الأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاجتماع الرابع المقبل بشأن موضوع التعاون من أجل بناء السلام. بيد أننا نشعر أن هذه الاجتماعات ينبغي أن تكون أكثر تواتراً وأن تتلوهها اجتماعات متابعة بين رؤساء برامج محددة ومسؤولي المنظمات المعنية. والممارسة المتمثلة في الاجتماعات الثلاثية الرفيعة المستوى بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا مثال ممتاز يوضح أين أصبح التعاون وتنسيق الأنشطة في مجالات الاهتمام المشترك يعمل بالفعل.

وفي مناقشتنا للتعاون الحالي بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا ينبغي أن نذكر التعاون الوثيق القائم في إطار بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، حيث قام مجلس أوروبا، بدعوة من الأمم المتحدة، بإعارة خبرائه، الذين يعملون في مجال الإصلاح القضائي، والديمقراطية المحلية والإقليمية، وحقوق الملكية وبشأن إجراء إحصاء للسكان.

وأنتقل إلى تجربة كرواتيا نفسها. فخلال عملية إعادة الإدماج السلمية لسلافونيا الشرقية، التي كانت تحكمها آنذاك إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، في سياق عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام، شهدت حكومة كرواتيا إقامة أفضل تعاون بين الإدارة الانتقالية ومجلس أوروبا في مجال وضع

والحوار. وليس هناك من حلول مستدامة للصراعات العنيفة بدون الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

ويقوم مجلس أوروبا الآن، أيضا، بتطوير أنشطته ميدانيا. وسأضرب لكم بضعة أمثلة. ففي إطار ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا، يقود مجلس أوروبا الأنشطة المتعلقة بقضايا مثل إنشاء مؤسسات ديوان المظالم، والنهوض بعمليات المصالحة بين الإثنيات، والقضايا المتعلقة بنوع الجنس. وفي الشيشان، يوفر مجلس أوروبا ثلاثة خبراء لمكتب أمين المظالم لمساعدته في عمله لتقصي انتهاكات حقوق الإنسان. وتقوم اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، بزيارات للسجون وغيرها من المؤسسات في دول أعضاء فرادى، وتقوم بإبلاغ نتائج هذه الزيارات.

وفي إطار تطوير أنشطتنا ميدانيا، لا بد لنا أن نركز بشكل خاص على التعاون بين المنظمات الدولية. ولهذا، ترحب السويد بمشروع القرار (A/55/L.8) المعروض على الجمعية العامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا. ويمكن تعزيز هذا التعاون من خلال تكثيف الاتصالات الدورية، بما في ذلك الاجتماعات؛ وإطار الحوار المستمر؛ وزيادة الشفافية؛ والتعاون العملي، بما في ذلك تعيين مسؤولي اتصال ونقاط للاتصال، والتمثيل واسع النطاق في الاجتماعات المعنية وغير ذلك من الاتصالات التي تهدف إلى زيادة فهم كل من المنظمين لأدوات وأساليب المنظمة الأخرى.

والعلاقات القوية تعود الفائدة على كل من الأمم المتحدة ومجلس أوروبا، ليس تجنبنا للازدواجية وزيادة فعالية استخدام الموارد فحسب، بل يمكننا أيضا أن نُعزز الدعم لقيمنا المشتركة وأن نوفر حماية أفضل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

سوى تقارير يكون بينها تباين كبير عن نفس حالة حقوق الإنسان.

وكرواتيا، بوصفها عضوا في مجلس أوروبا وفي الأمم المتحدة، أسهمت بفعالية في نشاط كلتا المنظمتين. وظلت كرواتيا خلال السنوات الأخيرة خاضعة لآليات رصد حقوق الإنسان العاملة لدى المنظمتين، وبالتالي خبرت عمليا بعض المآزق التي ذكرتها للتو. وبصورة أكثر تحديدا، فقد أنشئت عملية الرصد في عام ١٩٩٢ من جانب المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وبعد حصول جمهورية كرواتيا على عضوية مجلس أوروبا، في سنة ١٩٩٦، أنشئت عملية الرصد التابعة لمجلس أوروبا، وهي تشمل حقوق الإنسان والتطورات الديمقراطية معا. ومؤجرا، قررت الجمعية البرلمانية إنهاء إجراء الرصد، معربة عن ترحيبها بالتقدم الكبير الذي أحرزته كرواتيا تجاه الوفاء بالتزاماتها وواجباتها كدولة عضو منذ انضمامها، في عام ١٩٩٦، وعلى وجه الخصوص منذ إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في وقت سابق من هذه السنة.

وفي ضوء هذه الظروف، تتوقع جمهورية كرواتيا أن تكون الإنجازات والتقدم المستمر من جانبها بمثابة معيار وثيق الصلة بالموضوع لكي يعبر عنه بصورة كافية وملائمة في تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك، وجمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

والأسباب التي تحدد مجلس أوروبا إلى التركيز بشدة على الديمقراطية وحقوق الإنسان، غنية عن البيان. فغياب العمليات الديمقراطية وعدم الاحترام لحقوق الإنسان غالبا ما يؤدي إلى الاغتراب والصراعات العنيفة. وبدلا من ذلك، لا بد للأمن أن يقوم على بناء المؤسسات، والمشاركة،

تطورات مماثلة بالنسبة لعضوية المنظمات الأخرى، ومن بينها مجلس أوروبا.

وهناك عدد من المجالات التي يمكن لمجلس أوروبا أن يعزز فيها مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، ويمكن للدول الأعضاء أن تنتفع فيها بخبرة مجلس أوروبا، وبخاصة في مجالات بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وتدبير بناء الثقة، وحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية، ومكافحة العنصرية، ومنع الجريمة.

وقد اضطلع مجلس أوروبا، ولا يزال، بدور هام في إرساء الاستقرار والديمقراطية في جنوب شرقي أوروبا. والتعاون بين مجلس أوروبا وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) مثل جيد للتفاعل الملموس في الأنشطة التنفيذية، وبخاصة في هذه الحالة في مجالات القضاء، وحماية الأقليات، وحقوق الملكية، والتسجيل، والديمقراطية المحلية، فضلا عن احترام العملية الانتخابية في كوسوفو. وفي نفس المنطقة، أي في البوسنة والهرسك، يشارك مجلس أوروبا في مجالي الإصلاح القضائي وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ويسهم إسهاما رئيسيا في حلف الاستقرار لجنوب شرق أوروبا.

لقد كان مجلس أوروبا، وسيظل، مشاركا بنشاط في مؤتمرات الأمم المتحدة ودورها الاستثنائية في الماضي والمستقبل، وفي العمليات التحضيرية لكل منها. ومن أمثلة ما حدث مؤخرا، الدورتان الاستثنائيتان المعنيتان بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وبيجين + ٥. ويضطلع مجلس أوروبا بالعملية التحضيرية الأوروبية للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، وكرامية الأجنب، وما يتصل بذلك من تعصب، الذي سيعقد في الصيف القادم، وننوه، مع الارتياح، بنتائج مؤتمر عموم أوروبا، الذي عقد في ستراسبورغ في الأسبوع الماضي.

ومن المجالات التي تخضع الآن لتطور سريع في مختلف المنظمات الدولية إدارة الأزمات المدنية واتقاء الصراعات. وهذا يجعل التعاون أمرا أساسيا. ومن دواعي سعادتنا أن نلاحظ أن تقرير الإبراهيمي يشدد على ضرورة جعل حفظة السلام وبناء السلام شركاء لا انفصام بينهما. وكما ورد في تقرير الإبراهيمي، يجب أن تتضمن بعثات بناء السلام العدد الكافي من خبراء القضاء الدوليين، وخبراء في مجال العقوبات، والأخصائيين في مجال حقوق الإنسان لتدعيم مؤسسات سيادة القانون. ويشير التقرير كذلك إلى أنه لا بد من أن تعمل الاستراتيجيات الوقائية طويلة الأجل على تعزيز حقوق الإنسان، وحماية حقوق الأقليات، ووضع الترتيبات السياسية التي يجري بمقتضاها تمثيل جميع المجموعات. ولدى مجلس أوروبا خبرة خاصة في هذه المجالات، التي يكون للتعاون بشأنها قيمة كبيرة للمنظمتين، بل وقيمة كبيرة لشعوبنا. ولهذا، نعمل معا على منع نشوب صراعات عنيفة في المستقبل.

السيدة فريتش (ليختنشتاين) (تكلمت بالانكليزية):

يسعدني سعادة خاصة أن أدلي ببيان حول هذا البند من جدول أعمالنا. حيث أن مجلس أوروبا هو أقدم منظمة سياسية في أوروبا، وتتصف معايير ومبادئه بالمثالية فيما يتعلق بسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والمؤسسات الديمقراطية.

ويرى وفد بلادي أنه فات منذ وقت طويل موعد تدعيم التعاون ومواصلة تعزيزه بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا. ورغم أن العلاقة بين المنظمتين تعود إلى عام ١٩٥١، عندما أبرم اتفاق للتعاون، فقد كان الهدف في ذلك الحين أقل طموحا بكثير منه في الوقت الحالي. فقد حدثت تغييرات وتطورات أساسية منذ ذلك الحين. وزاد عدد أعضاء الأمم المتحدة واتسع نطاق ولاياتها الأصلية، وظهرت

التعاون بين الدول والمنظمات الإقليمية جزء لا يتجزأ من مفهوم السلام. ومن الواضح الآن أن الجهود المبذولة من جانب الأمين العام، والجمعية العامة، ومجلس الأمن لصون السلام، ولضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، ولتطبيق قيم الديمقراطية تنعدم فعاليتها إن لم يوجد تعاون ودعم من جانب الكيانات الأخرى التي تعمل في الميدان الدولي، وأولها المنظمات الإقليمية.

والأمم المتحدة ومجلس أوروبا منظمات متكاملتان، ولهذا يجب أن يربطهما تعاون وثيق بغية تحقيق أهدافهما المشتركة، مع العمل كلما أمكن ذلك على تفادي الازدواجية والتداخل في المجالات التي يكون لكل من المنظمين دورها المعين والمخصص الذي تظطلع به.

ويتشكل مجلس أوروبا الآن من ٤١ دولة عضوا من كل منطقة أوروبية. ولهذا، ولأن المجلس له هيكله المؤسسي الخاص به، فإنه محفل فريد لمناقشة القضايا ذات الأهمية الإقليمية والعالمية.

وعمل مجلس أوروبا الفعال في مجال حقوق الإنسان، على سبيل المثال، واضح من أنشطة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. إن هذا الجهاز القضائي أدى، في الواقع، بدول عديدة إلى إعادة النظر في ممارسات يمكن أن تكون لها آثار عكسية على تمتع مواطنيها تمتعا كاملا بحقوق الإنسان.

ولقد شاهدنا بعض أمثلة التعاون بين هاتين المنظمين والنتائج الهامة التي حققها وعلى وجه الخصوص في مجال حقوق الإنسان، والأنشطة الإنسانية، ومساعدة اللاجئين، والمسائل القانونية والاجتماعية، والثقافة والتعليم. ويعرب وفد بلدي عن التقدير العميق للإسهام الذي قام به مجلس أوروبا عن طريق مشاركته في أنشطة عديدة من أنشطة الأمم المتحدة، ومن بينها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالمرأة "المرأة ٢٠٠٠" والدورة الاستثنائية المعنية

وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بعمل اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب، التي أنشئت عام ١٩٩٣ بعد أول مؤتمر قمة لرؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في مجلس أوروبا. وتتكون اللجنة من شخصيات عامة مختارة لمكانتها الأدبية الرفيعة ولخبرتها المعترف بها في تناول مسائل العنصرية والتعصب. وتشمل قضاة، وبرلمانيين، وصحفيين، واخصائيين نفسانيين. وتنظر هذه اللجنة في التشريعات الدولية والوطنية، فضلا عن دراسة السياسات والممارسات، ومعالجة قضايا معينة. ويمكن أن يعزى نجاح اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب إلى أنشطتها فيما يتعلق بالارتقاء بالوعي، ونشر المعلومات، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية.

وختام، أود أن أنوه بحضور السيد والتر شومبر، الأمين العام لمجلس أوروبا، فضلا عن أعضاء لجنة الشؤون السياسية، واللجنة الفرعية للعلاقات مع البلدان غير الأعضاء في الجمعية البرلمانية. إن حضورهم يؤكد التزام مجلس أوروبا بإقامة علاقة أوثق مع الأمم المتحدة.

ومشروع القرار المطروح أمامنا يتضمن جميع العناصر اللازمة التي ترسي أساسا لمزيد من التعاون بين المنظمين. وستدعم ليختنشتاين بنشاط جميع المساعي المؤدية إلى تحقيق هذا الهدف.

السيد فيليبي باليسترا (سان مارينو) (تكلم)

بالانكليزية): ترحب جمهورية سان مارينو بإدراج البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا" في جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. ونعرب عن شكرنا الجزيل لوفد إيطاليا، الذي شجع على الأخذ بزمام هذه المبادرة العظيمة وقدمها.

شاركت سان مارينو في تقديم مشروع القرار بشأن "التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا" لأنها مقتنعة بأن

لقد أضفى مجلس أوروبا على القارة روحا. وعمله المعياري والأخلاقي، الذي يتسم بطابع ثري ومفعم بالحياة، لا يزال يسهم إسهاما كبيرا في جعل تلك المؤسسة مرجعا أدبيا، ليس لأوروبا وحدها، وإنما - دون شك - على مستوى عالمي.

إن مهمته القارية المحددة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعتبر عقبة أمام التعاون بين المنظمين. فالقيم والمبادئ المشتركة التي يستلهاها والتي توجد منقوشة بحروف من ذهب في صلب ميثاق الأمم المتحدة، وأيضا في النظام الأساسي لمجلس أوروبا، والاتفاقية الأوروبية المعنية بحقوق الإنسان والميثاق الاجتماعي الأوروبي، ذات طابع عالمي. وهذه يمكن تعزيزها دون صعوبة عن طريق أعمال تصاغ وتنفذ في تناسق. وسواء كنا نتكلم عن النهوض بحقوق الإنسان والحريات المدنية، أو عن تعزيز الديمقراطية التمثيلية أو حماية الأقليات، فإن شواغل المنظمين تلتقي مع بعضها البعض. وهذه رابطة أساسية مرغوب فيها إلى حد كبير للتعهدات المشتركة.

تلك المؤسسة العظيمة والقيّمة للغاية، التي مقرها في ستراسبورغ، في قلب منطقة طالما تعرضت لجراح وآلام - مثال رمزي - دون شك - للإسهام البالغ الثراء الذي يمكن أن يقدمه التعاون الإقليمي في العالم إذا كان قائما على احترام المبادئ والقيم المشتركة.

إن التعاون بين مجلس أوروبا والأمم المتحدة، ووكالتها المتخصصة أيضا، إنما ينبع من نفس المرجعية الأدبية ومن الالتزامات الأخلاقية المتماثلة. ونحن نلاحظ، على سبيل المثال، بارتياح، من الوثيقة A/55/191، أن مجلس أوروبا أبرم اتفاقات مع عدد من وكالات منظومة الأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التي تقدر إمارة

بتنفيذ نتيجة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ووجوده المستمر أيضا في الاجتماعات العادية للجنة الثالثة للجمعية العامة.

وأود أن أبرز بشكل خاص الدور الذي قام به مجلس أوروبا في الأزمة في كوسوفو في دعم جهود الأمم المتحدة في البحث عن تسوية سلمية ورغبته الملحة في تقديم تعاون، في مجالات تخصصه، وفي إعادة البناء السياسي والمؤسسي. ونحن نشعر بالامتنان لمجلس أوروبا لتنسيق المؤتمر الأوروبي المعني بالعنصرية، والتمييز العنصري، وكرهية الأجناب، وما يتصل بذلك من تعصب الذي دعيت إليه الأمم المتحدة.

لقد منحت الجمعية العامة بمقتضى القرار ٦/٤٤ مركز المراقب لمجلس أوروبا. ولذلك فإننا نؤيد تأييدا قويا الوجود الأكثر فعالية لمجلس أوروبا في نيويورك وزيادة مشاركته النشطة في عمل الجمعية العامة.

ومجلس أوروبا الآن في وضع يتيح له زيادة مساهمته الهامة بالفعل في أعمال الأمم المتحدة. ويمكنه أن يسهم بشكل فعال في زيادة الاستقرار الديمقراطي وفي بناء الديمقراطيات التعددية، وكذلك في العديد من المجالات الأخرى التي يعترف تماما بخبرته فيها. وهو يمكن أن يكون أداة هامة لنشر مبادئ ميثاق الأمم المتحدة في أوروبا وفي مناطق أخرى من العالم. ونحن نأمل كثيرا في أن يواصل الأمين العام بالتشاور الوثيق مع مجلس أوروبا تلمّس مختلف الإمكانيات لزيادة تعزيز التعاون بين هاتين المنظميتين.

السيد بواسون (موناكو) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس إنني ممتن لكم للسماح لممثل دولة أوروبية عضو في الأمم المتحدة، وليست بعد عضوا في مجلس أوروبا - وإن كنا نتطلع بقوة إلى أن نصبح عضوا فيه - بالتكلم بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة وتلك المؤسسة الأوروبية السامية والجديرة بالاحترام.

موناكو أنشطتها تقديرا بالغا وتشارك فيها بشكل منتظم. وهناك العديد من الاتفاقيات والصكوك القانونية الأخلاقية في طابعها بشكل كبير، قد وضعت في إطار مجلس أوروبا أيضا، ويسرنا أن نقول إن ذلك دليل محدد ومفيد على هذا الالتزام.

موناكو أنشطتها تقديرا بالغا وتشارك فيها بشكل منتظم. وهناك العديد من الاتفاقيات والصكوك القانونية الأخلاقية في طابعها بشكل كبير، قد وضعت في إطار مجلس أوروبا أيضا، ويسرنا أن نقول إن ذلك دليل محدد ومفيد على هذا الالتزام.

وتتيح مناقشة هذه المسألة لوفد موناكو الفرصة للإعراب عن تقدير بلاده للعمل الذي جرى القيام به طوال أكثر من نصف قرن في مجلس أوروبا، والذي قدم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مساعدة عظيمة لاستعادة الكرامة والقوة والقيم التقليدية للقارة الأوروبية. وهذه القيم يتشاطرها شعب موناكو. لقد ظلت قيمه طوال قرون، منذ أول حاكم لموناكو - الذي بدأ عصره في ٨ كانون الثاني/يناير ١٢٩٧ - حيث أنشأ في عام ١٣٣١ جمعية وطنية للسكان، سُميت في ذلك الوقت "الجامعة"، وكان لها اختصاص يغطي كل الشؤون العامة.

وهناك ٣٢ مادة مخصصة لهذا الغرض، وهي تكفل، في جملة أمور، الحقوق السياسية، والمساواة بين المواطنين أمام القانون، وأمن الفرد، وعدم رجعية تطبيق القانون الجنائي، وإلغاء عقوبة الإعدام، وعدم جواز انتهاك حرمة الممتلكات ومحال الإقامة، واحترام الحياة الخاصة والحياة الأسرية، وحرية العبادة وحرية التعبير. كما أنها تكفل لشعب موناكو حرية العمل، وتوفير مساعدة الدولة للفقراء، وللعاطلين، والمرضى والعجزة وكبار السن، كما تتيح تقديم مزايا للنساء الحوامل وتوفير التعليم الابتدائي والثانوي المجاني، وكذلك السماح بالنشاط النقابي والاعتراف بحق التجمع وتكوين الجمعيات وحق الالتماس للسلطات العامة.

وجمعية السكان هذه، التي جمعت كل رؤساء الأسر، دون استثناء، أصبحت بسرعة برلمانا، يرأسه الحاكم أو ممثله، "العمدة". ولقرون عدة، يعمل هذا البرلمان بجرية كاملة في تناوله لكل مشاكل الحياة اليومية التي قد يواجهها السكان، واختصاصه كان واسعا تماما، يغطي الشرطة وصيانة الطرق وتنظيم المدارس وإعانة الفقراء. ولم تكن تفرض على شعب موناكو أية ضرائب على ممتلكاته أو على استخدامه للأفران والطواحين العامة، على غرار النمط من الحريات التي كانت تمارس في جمهورية "جنوا"، التي يرجع إليها أصل معظم سكان موناكو.

وسواء كنا نتعرض لحقوق الفرد المدنية والسياسية أو الحقوق الجماعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو التزامات الدولة فيما يتعلق بأهداف هذه الحقوق ومعانيها، فإن كل هذه الأحكام الدستورية تمنح مواطني بلدي، والأجانب أيضا، بموجب المادة ٣٢ من الدستور، حق التمتع الفعلي، مع الضمانات القضائية، بكل الحريات العامة المعترف بها والمحددة في دساتير الديمقراطيات الحديثة.

وبعد المرحلة الدستورية الأولى - مرحلة ميثاق الحقوق والحريات، التي منحت في عام ١٨٤٨ - أجريت انتخابات عامة شاملة مؤخرا جدا، في عام ١٩١٠. وقد جرى مدّ نطاق حق التصويت فيها ليشمل المرأة، لتشكيل

وبعد المرحلة الدستورية الأولى - مرحلة ميثاق الحقوق والحريات، التي منحت في عام ١٨٤٨ - أجريت انتخابات عامة شاملة مؤخرا جدا، في عام ١٩١٠. وقد جرى مدّ نطاق حق التصويت فيها ليشمل المرأة، لتشكيل

وبعد المرحلة الدستورية الأولى - مرحلة ميثاق الحقوق والحريات، التي منحت في عام ١٨٤٨ - أجريت انتخابات عامة شاملة مؤخرا جدا، في عام ١٩١٠. وقد جرى مدّ نطاق حق التصويت فيها ليشمل المرأة، لتشكيل

وبعد المرحلة الدستورية الأولى - مرحلة ميثاق الحقوق والحريات، التي منحت في عام ١٨٤٨ - أجريت انتخابات عامة شاملة مؤخرا جدا، في عام ١٩١٠. وقد جرى مدّ نطاق حق التصويت فيها ليشمل المرأة، لتشكيل

الانتباه بحق إلى أهمية ونوعية التعاون الذي ظل قائما لعدد من السنين بين مجلس أوروبا ومؤسسات الأمم المتحدة بأسرها. كما يبرز أيضا الحاجة إلى مواصلة هذا التعاون وتوسيع نطاقه.

وإمارة موناكو على أتم استعداد للمشاركة بشكل أكبر في هذا النشاط، سواء في إطار الأمم المتحدة أو في إطار مجلس أوروبا. وتولي السلطات في موناكو عناية فائقة للأنشطة المنسقة التي يُضطلع بها في المجال البرلماني وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ومجالات الأبحاث فضلا عن الثقافة والاتصالات.

ونحن نشارك في النضال الدائم لحماية حقوق الإنسان وحرياته، وتطبيق القانون الإنساني، ومساعدة اللاجئين وضحايا التعذيب والإيذاء والتمييز.

وقد شاركت إمارة موناكو بنشاط، وكذلك فعل مجلس أوروبا، بناء على التزامها إزاء هذه الموضوعات، في الدورات الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للمرأة في عام ٢٠٠٠ وللتنمية الاجتماعية. وهي تستعد أيضا للمشاركة بنشاط فائق، بهدف تحقيق نتائج ملموسة حقيقية، في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، والتمييز العنصري، وكرهية الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب، الذي سيعقد في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في جنوب أفريقيا، والذي أثق أن مجلس أوروبا سيسهم فيه إسهاما كبيرا.

وأخيرا، علينا أن نشير إلى الدور المطرد النمو الذي تقوم به المنظمات الإقليمية، بالتوازي مع الأمم المتحدة، في اتقاء الصراعات وبناء السلام على المدى الطويل. وفي هذا الصدد، يستطيع مجلس أوروبا أن يقدم تجربته الفريدة في إقامة حكم القانون، وحماية السلام الاجتماعي والأمن الدولي، على أساس الحكم الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان. وما يبذله من أنشطة وما يقدمه من توصيات في

السلطات الإدارية والقضائية والتشريعية والوظائف التي تترتب عليها.

وإمارة موناكو دولة يسودها حكم القانون. والقانون وحده هو الذي يحد من صلاحيات مختلف السلطات، فضلا عن تصرفات الأفراد، وهو يستمد مرجعيته الرسمية من الدستور إلى جانب التدابير العلاجية المنصوص على استعمالها في المحاكم، وهي تمكّن الشخص العادي من الطعن في المراسيم الحكومية التي تتعارض مع القانون، كما تتيح له أيضا التعويض عما أصابه من ضرر.

وهذه النبذة الموجزة المتعلقة بالشؤون المحلية تهدف إلى التذكير بأن الأمة الموناكية ظلت تتمتع لما يقرب من سبعة قرون حتى الآن بنظام حكم ليبرالي ديمقراطي مستنير، حريص على مصالح واحتياجات الشعب ومختلف الأجيال التي تعاقبت الواحد بعد الآخر على مدى الزمن في هذه الإمارة الوديعه.

والديمقراطية، التي اتسمت بها موناكو طوال تاريخها، والتي ظهرت في أول الأمر كنظام مباشر، ثم كنظام تمثيلي، مكّنت شعب موناكو من المشاركة في المناقشة، ومنحته الميل إلى التفكير والحوار، واحترام كل ما يمثل الصالح العام، الأمر الذي يمكن ملاحظته اليوم بصورة حية وحيوية في مجتمع موناكو. وهو بلا شك أحد الأسباب التي تفسر العلاقات الإنسانية التي يسودها الوثام بين مختلف طوائف البلد، فضلا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.

ويقدر وفد إمارة موناكو حق التقدير مشروع القرار الذي عرضه ببلاغة توا سعادة السيد سيرجيو فنتو، السفير والممثل الدائم لبلد يعد مهدا تاريخيا لديمقراطياتنا، وهو إيطاليا. ونود أن نشكره بصدق على مبادرته ونؤكد له تقديم دعمنا الكامل لمشروع القرار هذا. ونود اليوم أن ننضم إلى المشاركين في تقديم مشروع القرار، الذي يسترعي

لا تنظر الدائمك إلى عضويتها في المنظمات معاً على أنها تشريف لها فحسب، بل على أنها التزام من جانبها.

وقد خرج مجلس أوروبا إلى الوجود، مثله مثل الأمم المتحدة، نتيجة لهذه العبارات القوية: أبداً لن يحدث ذلك ثانية. أبداً لن تعاني دولنا مرة أخرى من ويلات الحرب. أبداً لن ترى شعوب العالم مرة أخرى حقوق الإنسان وقد قُمت وأنتهكت وأُلغيت. ولا ينبغي لنا مرة أخرى أن نمر بتجربة الحرب العالمية الثانية. وهذا هو الالتزام الذي تمليه علينا عضويتنا. وهو بمثابة قوة الدفع لكل من المنظمات. والواقع أنه يوجد ترابط لا تنفصم عراه - أحياناً يكون هذا الترابط هادئاً - ولكنه دائماً لا ينفصل - بين احترام حقوق الإنسان وبين الحفاظ على السلام.

وكل من المنظمات لها دور عظيم يتعين عليها أن تؤديه فيما يختص بالسلام والأمن حسب ظروف كل منها وفي نطاق ولايتها. وكل من المنظمات تبني معايير على أساس السلوك السليم وتعزز وترصد الالتزامات التي تنفق مع هذه المعايير.

وفي السنوات الأولى كان مجلس أوروبا ودوله الأعضاء يتطلعون إلى الأمم المتحدة كمصدر للإلهام والمشورة. فالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وهي الاتفاقية الأساسية لمجلس أوروبا، استلهمت مباشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

واليوم يمكن للأمم المتحدة أن تتوقع المساعدة والدعم من مجلس أوروبا للتصدي للتحديات التي تواجهها. وبوسع مجلس أوروبا أن يقدم مساهمة كبيرة في مجال منع الصراعات، بوصفها من التحديات الرئيسية التي تواجه الأمم المتحدة، وذلك عن طريق إطاره القانوني لحماية حقوق الإنسان وآليته لرصد التعهدات والالتزامات المترتبة على عضوية المنظمة، هذه في الواقع أدوات ضرورية للدبلوماسية

هذا المجال لهما قيمة لا تقدر بثمن. وعلينا ألا نتردد أبداً في اللجوء إلى هذه الخبرة.

وقد انتشرت تقاليدنا الليبرالية العريقة التي وصفتها لتوي، بين أجيال لا حصر لها من مواطني موناكو. وتتيح لهم هذه التقاليد الآن، فضلاً عن أميرهم الحاكم وحكومتهم، أن يشعروا بالقلق الشديد إزاء ما تعانيه الشعوب المتضررة من آلام وبؤس لا يؤثران على شعوب أوروبا وحدها، وإنما على الشعوب في جميع أنحاء العالم نتيجة للدكتاتورية والافتقار إلى الحرية، والعنف بجميع أشكاله، والفقر والتخلف.

وختاماً، فإننا نرحب بوجود السيد والتر شويمر، أمين عام مجلس أوروبا، الذي يحظى لقدرته وتفانيه بالاحترام الواسع النطاق. ويسرني أن أؤكد أن حكومة موناكو تشجع بأكبر قدر ممكن من الاقتناع، المزيد من التعاون بين المؤسسات وتعزيز ذلك التعاون دون تحفظ.

السيد بوجر (الدائمك) (تكلم بالانكليزية): يسعدي غاية السعادة أن أتكلم اليوم بشأن البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا". ويسعدي بصفة خاصة أن أتكلم هنا في حضور الأمين العام لمجلس أوروبا وأعضاء البرلمان المشاركين في أعمال الأمم المتحدة ومجلس أوروبا. واسمحوا لي أن أذكر في هذا الصدد بأن رئيس البرلمان الدائمك دعا في مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية، الذي عُقد في آب/أغسطس من هذا العام في هذه الجمعية، إلى تعزيز البعد البرلماني في العلاقات مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

وكانت الدائمك عضواً مؤسساً في الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥. وفي عام ١٩٤٩، بعد أربع سنوات فحسب من إنشاء الأمم المتحدة، انضمت الدائمك إلى صفوف ثمانية بلدان أوروبية أخرى لإنشاء مجلس أوروبا. ومنذ ذلك الحين

أن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا سيسهم إسهاما كبيرا في تحقيق السلم والأمن.

السيد سر كسنس (ليتوانيا) (تكلم بالانكليزية):
اسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأرحب بالأمين العام لمجلس أوروبا وبأعضاء وفد الجمعية البرلمانية.

واسمحوا لي أيضا بأن أبدأ كلمتي بالإعراب عن تقديري لإدراج بند في جدول أعمالنا بشأن التعاون بين مجلس أوروبا والأمم المتحدة. إن إدراج هذا البند يوفر فرصة طيبة لمناقشة السبل الممكنة للتعاون بين هاتين المنظمتين والكيفية التي يمكن بها لهذه المنظمة الإقليمية أن تشارك في عملنا.

وعلى الرغم من بعض أوجه التعاون القائم، فإن مجلس أوروبا والعمل الذي يقوم به لم يحظيا بالاهتمام الكافي داخل الأمم المتحدة. ولذلك فإن إدراج مسألة التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا في جدول أعمال الجمعية العامة، واعتماد قرار بشأن هذا البند، يشكلان خطوة هامة في هذا الاتجاه.

وما برحت ليتوانيا تدعم دوما بنشاط التعاون الوثيق بين مجلس أوروبا والأمم المتحدة. وبوسع المجلس أن يساهم على نحو كبير في عمل الأمم المتحدة، وخاصة في تعزيز الأمن الديمقراطي وفي المجالات التي يحوز فيها المجلس خبرة معترف بها تماما مثل سيادة القانون، وحقوق الإنسان، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فوهيدوف (أوزبكستان).

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لفتح باب التوقيع على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد وضعت حكومات أوروبا الغربية بعد انتهاء الحرب قائمة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية بغية تحقيق الديمقراطية

الوقائية التي ما فتئ الأمين العام يدافع عنها عندما يؤكد البعد الحاسم الذي يمثله منع الصراعات في بناء السلام.

ويسلم مشروع القرار المعروض بأن مجلس أوروبا يشجع على منع الصراعات وبناء السلام على المدى الطويل في فترة ما بعد الصراع من خلال الإصلاح السياسي والمؤسسي. ويؤكد في الواقع أهمية الالتزام بمعايير مجلس أوروبا ومبادئه ومساهمته في حل الصراعات في كل أنحاء أوروبا.

وقد شهدنا بالفعل التزام مجلس أوروبا بالتعاون مع الأمم المتحدة، في الدورتين الاستثنائيتين للجمعية العامة لتابعة المؤتمرين العالميين اللذين عقدا في بيجين وكوبنهاغن. كما أننا نشهد هذا الالتزام في التحضير للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وفي كوسوفو سيقدم مجلس أوروبا المساعدة في الانتخابات المقبلة. وهذه مجرد أمثلة قليلة. ويرد في مشروع القرار أمثلة أخرى، وستتحقق إنجازات أخرى عندما تتعمق عرى التعاون وتزداد اتساعا.

وفي قمة الألفية قيم رؤساء الدول والحكومات التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في بداية الألفية الجديدة وعقدوا العزم على:

”تعزيز قدرات جميع بلداننا على تطبيق المبادئ والممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق الأقليات“. (القرار ٢/٥٥، إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الفقرة ٢٥)

إن المبادئ والممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق الأقليات أمور لا غنى عنها لتحقيق السلم والأمن في القرن الحادي والعشرين. وتثق حكومة بلادي في

المجلس في الأسبوع الماضي للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي لمكافحة العنصرية الذي سيعقد في جنوب أفريقيا في العام المقبل. ونرحب أيضا بمساهمة مجلس أوروبا في الدورتين الاستثنائيتين للأمم المتحدة؛ بيجين + ٥ وكوبنهاغن + ٥.

ويضطلع مجلس أوروبا بدور هام في تنفيذ المبادئ المنصوص عليها في الصكوك العالمية لحقوق الإنسان في البلدان الأوروبية. وبالإضافة إلى ذلك نرحب بمساهمة مجلس أوروبا في عمل الأمم المتحدة من خلال إتاحتها خبرة المجلس في مجال تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. ونرحب أيضا بافتتاح مكتب للاتصال لمجلس أوروبا في نيويورك الذي سيسهل عملية تقاسم المعلومات بين المنظمتين.

واتقاء الصراعات مجال آخر يمكن أن يقدم فيه مجلس أوروبا إسهاما كبيرا. ومما يؤكد خبرة المجلس في هذا الميدان الإطار القانوني لمجلس أوروبا لحماية حقوق الإنسان، وآليته لرصد تعهدات الدول الأعضاء. كذلك فإن إنجازات المجلس في مجال بناء الأمن الديمقراطي وتدابير بناء الثقة وحماية الأطفال وحماية الأقليات الوطنية ومكافحة العنصرية يمكن أن تفيد كثيرا في هذه الجهود.

وفي هذا الصدد نشيد بالإسهام القيم الجاري حاليا من قبل مجلس أوروبا في التنفيذ الكامل والصارم والمستمر لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وقد أقام مجلس أوروبا علاقات عمل وثيقة في مجموعة واسعة من القضايا مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وفي عام ٢٠٠١ ستتولى ليتوانيا رئاسة لجنة وزراء مجلس أوروبا. وسنؤكد ضمن أولويات أخرى على توطيد جهود المجلس في تعزيز قيم حقوق الإنسان والاجتماع المدني والاستقرار الديمقراطي في جميع أنحاء القارة. وتجربة التعاون الناجح بين مؤسسات الأمم المتحدة ومجلس أوروبا في

والاستقرار الدائم في القارة. وبعد ٥٠ سنة يمكننا أن نقول إن حماية وتعزيز حقوق الإنسان الفرد وحرياته الأساسية أصبحت جزءا لا يتجزأ من الهوية الأوروبية.

ومنذ إنشاء هذه المنظمة الأوروبية أحرقت تغييرات رئيسية في شكلها وفي نطاق عملها. وكان انضمام بلدان أوروبا الوسطى والشرقية إلى المنظمة في التسعينات يعني أن تلك المؤسسة أصبحت تمثل عموم أوروبا بالكامل. وبسبب التحديات العالمية الجديدة كان لا بد للمجلس أن يتكيف مع بيئة جديدة أصبحت أكثر تنوعا وتشعبا. فبرزت أولويات جديدة تشمل الهجرة والإبعاد الاجتماعي والأقليات والفساد، بالإضافة إلى حماية البيئة والإيدز والمخدرات والجريمة المنظمة.

إن حقيقة أن بلدان من قارات أخرى تبدي اهتماما بعمل المجلس تشجعنا كثيرا على النهوض بخبراته وإنجازاته ونغتتم هذه الفرصة لنرحب بالمكسيك بوصفها أحدث مراقب لدى المجلس منذ نهاية العام الماضي.

إن معظم القضايا والتحديات التي يتناولها مجلس أوروبا على المستوى الإقليمي هي نفسها التي نواجهها هنا في الأمم المتحدة. ولذلك نرى أن هناك فرصا كبيرة للتعاون البناء والمتسم بالمنفعة المتبادلة بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا.

ومن بين المجالات الرئيسية للتعاون، تبادل المعلومات والخبرات بين المنظمتين في مجال حماية حقوق الإنسان والحرريات والنهوض بها. وفي هذا الصدد نعلق أهمية كبيرة على التعاون القائم حاليا بين مجلس أوروبا والمسؤولين في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ومن بين الأمثلة التي ينبغي أن نخصها بالذكر، مؤتمر عموم أوروبا لمكافحة العنصرية الذي يتناول أيضا موضوع التعصب، والذي نظمه

ضرورة تاريخية واستراتيجية. ويتجسد هذا المطمح مباشرة في الاختيار المقصود لإرساء القيم والمعايير الأوروبية في أذربيجان من شعبنا الذي يرى نفسه جزءاً لا يتجزأ من أوروبا.

وقد أحرزت أذربيجان خلال الأعوام التي تمتعت فيها بالاستقلال تقدماً ملحوظاً في عملية التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وعزز بلدنا الاستقرار السياسي والاقتصادي بدرجة كبيرة. وأصبح من الحقائق الواضحة في أذربيجان اليوم الحوار البناء القائم فيما بين مختلف القوى السياسية، وحرية وسائط الإعلام في ممارسة نشاطها، واستحداث إصلاحات السوق بصورة تدريجية. وقد أحرزنا في السنوات الأربع الماضية، منذ اللحظة التي طلبت فيها أذربيجان الحصول على العضوية الكاملة في مجلس أوروبا، تقدماً عظيماً في كفالة سيادة القانون، وتوفير الحماية لحقوق الإنسان، وبناء المجتمع الديمقراطي.

وأودّ أن أبلغ الجمعية بأن جمهورية أذربيجان قد بدأت في تنفيذ التزاماتها المترتبة على تقديم هذا الطلب، وذلك على النحو المبين في الفتوى رقم ٢٢٢ للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. وقد التزمت أذربيجان بتنفيذ ١٤ اتفاقية لمجلس أوروبا، وكانت في شباط/فبراير ١٩٩٨ أول بلد في المنطقة يقوم بإلغاء عقوبة الإعدام. وتمثلت الخطوة الثانية الهامة على الطريق المؤدي إلى الإصلاح الديمقراطي في إلغاء الرقابة على الصحف في شهر آب/أغسطس ١٩٩٨.

وقد اتخذت أذربيجان في سياق الإصلاح القضائي عدداً من الخطوات في الأعوام الأخيرة لتحقيق امتثال نظامنا القضائي القانوني للمعايير الدولية، بما فيها متطلبات الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وبروتوكولاتها، والصكوك الأوروبية الأخرى. وقد أنشأ نظام أذربيجان القانوني أيضاً نظاماً قضائياً ثلاثياً يتألف من محكمة عليا ومحكمة

البلقان تبرهن على أن علاقات العمل البناء بين المنظمين ستكون لها أيضاً قيمة كبيرة.

في الختام أود أن أعرب عن أملتي في أن يؤدي إدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة واعتماد قرار بشأنه إلى إتاحة فرصة لنا لتبادل وجهات النظر بشأن سبل التعاون الممكنة بين هاتين المنظمين وإعداد إطار صالح لإنشاء علاقة بناءة ترمي إلى تحقيق الأهداف.

السيد كوليف (أذربيجان) (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أوجه الشكر إلى حكومة إيطاليا على أخذها زمام المبادرة بإدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، وعرضها مشروع القرار المتعلق بهذا البند. ولا شك أن اعتماده سيعطي حافزاً جديداً للتعاون الذي وُضع أساسه في عام ١٩٥١ بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا.

ومن دواعي سروري أيضاً أن أرحّب بأمين عام مجلس أوروبا، السيد والتر شفيمر، ووفد اللجنة الفرعية المعنية بالعلاقات مع البلدان غير الأعضاء في الجمعية البرلمانية، الذين يشهد حضورهم بيننا اليوم على أهمية البند قيد النظر.

لقد كان مجلس أوروبا، الذي أنشئ عام ١٩٤٩، أول مؤسسة سياسية لعموم أوروبا. وتمثل أهداف هذه المنظمة ومهامها في تحقيق المزيد من الوحدة فيما بين الدول الأعضاء فيها عن طريق التعاون في جميع المجالات، فيما عدا المسائل العسكرية، استناداً إلى نظام وحيد للقيم يشمل الالتزام بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ويشكل أعمال هذه القيم وتعزيزها الولاية المحددة لمجلس أوروبا والأساس المنطقي لوجوده.

وكان انضمام أذربيجان إلى مجلس أوروبا والتزامها بالاتفاقيات الأوروبية وغيرها من الصكوك القانونية الدولية

الخبراء، من مساعدة هامة للغاية، ومنهم الخبراء من مجلس أوروبا.

ومن المعروف أن أذربيجان تمر بلحظة شاقة من تاريخها. إذ تقوم دولة مجاورة بانتهاك سيادة بلدنا وسلامة أراضيها انتهاكا قاسيا. وما زال خمس إقليم بلدنا واقعا تحت احتلال القوات الأرمنية، بينما يستمر مليون من اللاجئين والمشردين الأذربيجانيين في معاناتهم. ولم يقتصر النزاع المسلح الدائر بين أذربيجان وأرمينيا منذ ١٢ عاما على إلحاق الضرر بأذربيجان، بل إنه يحول أيضا دون تحقيق الاستقرار في كافة ربوع منطقة جنوب القوقاز، ويبطئ عملية التنمية الديمقراطية لدولنا.

ومن المعروف جيدا أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اتخذ أربعة قرارات في عام ١٩٩٣ يطلب فيها انسحاب قوات الاحتلال دون قيد أو شرط من إقليم أذربيجان. وتعاملت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشكل مباشر مع تسوية هذا الصراع اعتبارا من عام ١٩٩٢. ومن دواعي الأسف أن القرارات والمقررات المتخذة لم تنفذ بعد.

وبالرغم من صعوبة الحالة وتوترها، تحترم قيادة أذربيجان نظام وقف إطلاق النار وتفعل كل ما في وسعها لتتسوية العملية التسوية. وقد أعاد رئيس أذربيجان التأكيد من جديد في رسائله الأخيرة الموجهة إلى الأمين العام لمجلس أوروبا وإلى رئيس الجمعية البرلمانية للمجلس على التزام بلدي بتسوية الصراع بشكل سلمي على أساس معايير ومبادئ القانون الدولي في إطار فريق مينسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وسيجري تعزيز العلاقات وتحقيق الوئام مع مجلس أوروبا بدرجة كبيرة عن طريق العمل المشترك في سياق برنامج أذربيجان للتعاون مع تلك المنظمة. وأود أن أؤكد أن التأثير الإيجابي للإسراع بالإصلاحات في أذربيجان

للاستئناف ومحكمة دستورية، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز ثقة المواطنين بالنظام القانوني.

وتعدّ أذربيجان العُدّة حاليا للانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وقد وضع الأساس القانوني لهذه الانتخابات في دستور جمهورية أذربيجان وفي القوانين والمراسيم القانونية التي صدرت مؤخرا بما يتفق مع المتطلبات الدولية. وأشدّد أيضا على الدور الخاص الذي تؤديه مساعدة الخبراء التي توفرها المنظمات الدولية، بما فيها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واللجنة الأوروبية لإرساء الديمقراطية من خلال القانون، في إعداد التشريعات الانتخابية وفي النهوض بتنفيذ هذه القوانين. وقد أخذت الحكومة فعلا الغالبية العظمى من هذه التوصيات بعين الاعتبار، وأذربيجان مستعدة للمضي في هذا التعاون الناجح.

وحكومة أذربيجان عاكفة على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وأود أن أؤكد بإيجاز أن لجنة الانتخابات المركزية قد اتخذت قرارا بالإذن لمعظم الأحزاب السياسية الرئيسية، بما فيها المعارضة، بالمشاركة على أساس تناسبي في الانتخابات البرلمانية المقبلة. وسنحدد أيضا في أثناء الانتخابات الشروط اللازمة لتوجيه الدعوة إلى العديد من المراقبين. ومن المعروف أن أذربيجان تستضيف حاليا بالفعل بعثة للمراقبة طويلة الأجل من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونحن في سبيلنا إلى دعوة مراقبين من مجلس أوروبا كذلك.

وسنواصل أيضا تنفيذ ما سلف ذكره من الإصلاحات والإجراءات الأخرى التي تعهدنا بتنفيذها. فلا رجوع عن هذه العملية. وتبقى بطبيعة الحال بعض المشاكل والصعوبات، ولكننا نتغلب عليها بما يقدمه لنا

لاتخاذها زمام المبادرة بإدراج البند في جدول الأعمال وتخصيص جلسة عامة له ولعرضه هنا.

وتتقاسم الأمم المتحدة ومجلس أوروبا كثيرا من الأهداف المشتركة ولذا فزيادة توثيق التعاون والتنسيق بينهما يجعلهما من أكثر النشطاء الحيويين في القضايا الحاسمة من قبيل حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وميادين التعاون بينهما أكثر من أن تحصى. ومشروع القرار الذي عرضه ممثل إيطاليا، وقبرص من بين مقدميه، يشير إلى أكثر أمثلة التعاون وضوحا، كقضايا القانون الدولي والتنمية وحقوق المرأة والعنصرية والتعصب، وكوسوفو والبوسنة والهرسك واللاجئين وهلم جرا.

ولا يساورنا شك في أن المنظمتين سوف تستفيدان من هذا التعاون وخصوصا في مجالات المساعي المشتركة التي يكون البشر هم المستفيدون الأول منها على الإطلاق. ولذا فنحن نؤيد هذا التعاون بكل صدق.

وقد شهدت قبرص على مدى سنوات عضويتها في مجلس أوروبا إسهام المجلس البناء في مجالي حقوق الإنسان والقانون الدولي. وبالنسبة لمشكلة قبرص فقد كان دور مجلس أوروبا بناء للغاية. وفي هذا الصدد نغتنم الفرصة للإعراب عن تقديرنا العميق للسيد شويمر، الأمين العام للمجلس، وللبرلمانيين الأوروبيين الموقرين الحاضرين هنا اليوم.

السيد فانزيلتير (النمسا) (تكلم بالانكليزية):
ترحب النمسا ترحيبا كبيرا بهذه المناقشة الأولى للجمعية العامة بشأن "التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا" وخاصة في حضور الأمين العام للمجلس، السيد والتر شويمر، والبرلمانيين من مجلس أوروبا. ولقد ظلت الحكومة النمساوية والشعب النمساوي ملتزمين بشدة بالمنظمات

وتعزيزها وتحسين المؤسسات الديمقراطية في بلدنا يمارس من خلال التعاون عن كثب بين أذربيجان ومجلس أوروبا ضمن إطار برنامج الأنشطة الرامية إلى تنمية الاستقرار الديمقراطي وتوطيد أركانه. ونحن على استعداد للتباحث مع مجلس أوروبا بشأن الوسائل والسبل اللازمة لتحسين برامج التعاون.

ونحن لا نعتبر انضمامنا إلى مجلس أوروبا هدفا في حد ذاته، وإنما نراه بداية لشراكة طويلة الأمد في داخل نطاق أوروبا متحدة، يتوخى منها المضي في تحسين الأسس التي تم وضعها في الأعوام الأخيرة لبناء مجتمع ديمقراطي وحر في أذربيجان.

ويمكن لمجلس أوروبا، بوصفه المنظمة الوحيدة لعموم أوروبا، أن يقدم إسهاما كبيرا في حل مشاكل الأمم المتحدة المتنامية. كما يستطيع أن يسهم إسهاما كبيرا في المجالات التي تحظى خبرته فيها بالتقدير، وخاصة في المساعدة على إقامة دول ديمقراطية تعددية تستند إلى سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ويمكن لمجلس أوروبا أن يروج بذلك لإعادة تأكيد المثل العليا الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة على صعيد القارة الأوروبية، ولنشرها في الأماكن الأخرى من العالم. ولهذا السبب نعرب عن تأييدنا لمشروع القرار المقدم اليوم ونأمل أن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد موشوتاس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): نحن نؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي. وقد طلبنا إضافة صوتنا إلى موضوع "التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا" لأننا، كغيرنا من الدول الكثيرة، أعضاء في المنظمتين وندرك تماما المبادئ السامية والمثل الرفيعة التي تسعى إليها. والأكثر من ذلك أن هذه هي المرة الأولى التي يناقش فيها هذا البند في الجمعية العامة. وطبيعي أن نعرب أيضا عن تقديرنا العميق للوفد الإيطالي

ولذا، فالنمسا تؤيد تأييدا كاملا زيادة تكثيف التعاون بين المنظمين، وترحب بفكرة حضور مجلس أوروبا في نيويورك على هيئة مكتب اتصال. فهذا يتيح استمرار الحوار بين منظمينا. ونحن واثقون أن اجتماعنا اليوم، الذي سنتخذ فيه أول قرار للجمعية العامة بشأن هذا البند، سيكون خطوة هامة في سبيل تكثيف التعاون في المستقبل.

السيد أتكينسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تكلم وفد فرنسا من قبل باسم الاتحاد الأوروبي. ووفدي يؤيد ذلك البيان تماما ويود أن يبدي ببعض نقاط أخرى.

المملكة المتحدة ترحب بأن يعتمد مشروع القرار الآن؛ فهو يوضح توضيحا مفيدا المجالات التي ستواصل الأمم المتحدة ومجلس أوروبا التعاون فيها، وينبغي أن نستغل هذه الفرصة في التركيز على أن نخرج بنتائج عملية.

وعندما بدأ مجلس أوروبا زيارته السنوية إلى هذه الجمعية العامة في عام ١٩٩٧ من خلال لجنتها الفرعية المعنية بالعلاقات مع البلدان غير الأعضاء فزعنا لأننا وجدنا أن منظمنا غير معترف بها من الأمم المتحدة كمنظمة إقليمية ولا منحت المشاركة المنتظمة في المناقشات التي تجريها هذه الجمعية، خلافا للكثير من المنظمات الإقليمية الأخرى. وهذا أدهشنا بصفة خاصة لأن مجلس أوروبا، حسبما ذكرتنا هذه المناقشة، هو أكبر وأقدم مؤسسة أوروبية ولدت، شأنها شأن الأمم المتحدة ذاتها، من بين رماد الحرب العالمية الأخيرة. وهذا يهمننا كثيرا بسبب المساهمات القيّمة التي قدمها مجلس أوروبا ويظل يقدمها في أعمال الأمم المتحدة.

وهكذا سعدنا لأن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا يناقش اليوم في هذه الجمعية لأول مرة على الإطلاق. ولذا فنحن نشيد بالرئاسة الإيطالية للجنة وزراء مجلس

العالية والمنظمات الإقليمية منذ بداية عضويتنا في عام ١٩٥٥ أي قبل ٤٥ عاما.

إن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يشير إلى إمكانية تقاسم المنظمات الإقليمية أعباء حفظ السلام. وعلى هذا، فثمة فرصة كافية متاحة لتقسيم العمل بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا، ولا سيما في ميدان درء الصراعات وفضها. والأمر متروك لنا الآن، نحن الدول الأعضاء، لأن ندعم الأمين العام، كوفي عنان والأمين العام شويمر فيما يبذلان من جهود لتكثيف الحوار والتعاون بين المنظمين.

والنمسا سعيدة في هذا الصدد بعقد اجتماع ممتاز للأمين العام للأمم المتحدة في ستراسبورغ بتاريخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر مع الأمين العام لمجلس أوروبا وممثلي المجلس.

ومجلس أوروبا هو المحور الأساسي لحماية حقوق الإنسان والحقوق الديمقراطية في أوروبا، وهو ملتزم كما أوضح الأمين العام، كوفي عنان، بحق بإيجاد ثقافة لحقوق الإنسان في كل أرجاء القارة الأوروبية. وبالنظر إلى أهداف الأمم المتحدة والمجلس فمن الواضح أن ميادين التعاون وفيرة وهي: حقوق الإنسان، والتعليم، ومراقبة الانتخابات، وحماية الطفل، والمساواة بين الجنسين ومكافحة الفساد - والكثير غيرها.

ومن الأمثلة البارزة الأخيرة المؤتمر الأوروبي لمكافحة العنصرية، المعقود في ستراسبورغ الذي سيكون إسهاما كبيرا ومدخلا هاما في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية الذي سيعقد في جنوب أفريقيا في العام القادم. وأود أن أشدد على دور المجلس كشريك لبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو. وقد أبدى المجلس عزمه على أن يكون عضوا فاعلا في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى المساعدة في حل صراع إنساني رئيسي.

اللاجئين. ونعقد أن تقرير مجلس أوروبا بشأن هذه القضية لعام ١٩٩٨ يوفر حلا عمليا لهذه المشكلة.

وثالثا، ففي مجال منع نشوب الصراعات، قدم مجلس أوروبا مساعدة عملية ودعمًا لبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو من خلال إيفاده بعثة لمراقبة الانتخابات المحلية في كوسوفو قبل وقت قريب جدا، وفقا لما ينص عليه قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وهو يتعاون أيضا مع الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك من خلال توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للقضاة والشرطة، كما أنه يسهم أيضا في برنامج ميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا.

ورابعا، إسهام مجلس أوروبا في عام الأمم المتحدة للمتطوعين في العام القادم والذي تقوم بالإعدادات اللازمة له في الوقت الراهن لجنة الشؤون الاجتماعية والصحية والعائلية.

وختاما، أسمح لي أن أسترعي انتباه الجمعية إلى أن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا تتألف من وفود وطنية من أعضاء برلماننا الوطنية، وأن هذا البعد البرلماني في عمل منظماتنا، حسبنا نعتقد، هو الذي أسهم في إحلال السلم النسبي وفي توسيع نطاق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في أوروبا على مر الخمسين سنة الماضية. ووفقا لاقتراح الاتحاد البرلماني الدولي، ينبغي إدخال هذا البعد البرلماني الذي نوصي به في أعمال الأمم المتحدة، ونؤمن بأن في إمكان السياسيين العمليين أن يتوصلوا إلى حلول جديدة عندما تصل الحكومات إلى طريق مسدود. وتلك هي الرسالة الواضحة التي نأمل أن تؤدي إليها هذه المناقشة التاريخية التي نجرها اليوم بشأن التعاون بين منظماتنا.

السيد عيليان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أعرب عن تقديري للوفد الإيطالي على عرض مشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس

أوروبا لتمكينها من حدوث ذلك، وبالأعمال المضنية التي يضطلع بها مقررنا الدائمركي، هان سيفيرنسن.

إن تقرير الإبراهيمي (A/55/305) استهل مناقشة جديدة بشأن درء الصراعات. وأرجو ألا يكون ثمة جدال على أن أفضل درء للصراعات هو تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والأمثلة قليلة، إن وجدت أصلا، على نشوب صراع بين ديمقراطية وديمقراطية أخرى، وهنا نرى أن بوسع مجلس أوروبا أن يقدم إسهاما رئيسيا في أعمال الأمم المتحدة.

ومنذ عام ١٩٨٩ - أي طوال ١٢ عاما مضت - ارتفع عدد أعضاء مجلس أوروبا من ٢٣ إلى ٤١ عضوا وربما بلغ ٤٥ عضوا في العام المقبل. وبغية انضمام أي بلد إلى مجلس أوروبا لا بد أن يلتزم باستيفاء معاييرنا للديمقراطية وأن يخضع لتمحيص مفصل لالتزامته، ويقبل بأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وهذه التجربة الفريدة لعمل مؤسساتنا وصكوكنا وإجراءات رصدنا هي التي تسهم في درء الصراعات في أوروبا والتي نرى أنها تسهم أكثر في أعمال الأمم المتحدة.

وهناك أربعة نماذج محددة لمساهمة مجلس أوروبا في أعمال الأمم المتحدة أود أن أسترعي انتباه الجمعية إليها.

أولا، العمل الهام الذي يضطلع به مركز الشمال - والجنوب في لشبونة الذي يثير الوعي في أوروبا بمشاكل الفقر والفساد في جميع أرجاء العالم.

وثانيا، الحل الذي نعتقد أننا توصلنا إليه لإحدى قضايا الوضع النهائي التي يتعين حسمها في عملية سلام الشرق الأوسط - وهي قضية ثلاثة ملايين وربع مليون من المشردين الفلسطينيين الذين يعيش أكثر من مليون منهم في مخيمات تديرها الأمم المتحدة بواسطة وكالة إغاثة وتشغيل

وأرمينيا كانت من بين البلدان التي لم تفتتها هذه الفرصة. فهي لم تقم بعمليتها الديمقراطية لجرد أن تتمكن من الانضمام إلى المجلس. ومع ذلك، فإنها لم تسلم بأنه كان عليها، بعد أن بدأت عملية الإصلاح وبالنظر إلى ضرورة تعميق إنجازاتها وكذلك متابعة التقدم بشكل ثابت ولا رجعة فيه، أن تسعى إلى أن تندمج في الإطار المؤسسي - أي المجلس. فالمجلس يوفر لنا النموذج والهدى وكذلك الضمان لشرعية أعمالنا إذ نسير على طريق الديمقراطية.

وعلى مر السنوات القليلة الماضية، حاولنا الاستمرار في العمل بثبات للإعداد لانضمامنا إلى المجلس. ومن خلال القيام بذلك، واصلنا دراسة الطريقة التي حاول بها من سبقونا على هذا الطريق تجسيد قيم مجلس أوروبا من خلال إيلاء أهمية لهذه القيم في إدارة شؤونهم الخاصة.

وفي عام ١٩٩٦، تقدمنا بطلب للانضمام إلى مجلس أوروبا، وفي وقت سابق من هذا العام، وبالتحديد في ٢٩ حزيران/يونيه، أوصت الجمعية البرلمانية للمجلس إلى اللجنة الوزارية بمنح أرمينيا العضوية الكاملة في المجلس مع الإشارة إلى أن أرمينيا في طريقها إلى أن تصبح مجتمعاً ديمقراطياً تعددياً يحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون ويمكنه أن ينفذ إصلاحات ديمقراطية بل يرغب في تنفيذها، وفقاً لما تنص عليه المادة ٤ من النظام الأساسي لمجلس أوروبا. وسيُتّ نهاياً في الطلب في إحدى الاجتماعات القادمة للجنة الوزارية التابعة لمجلس أوروبا.

ومما نفهمه، أن أعضاء المجلس متفقون على دعوة أرمينيا وأذربيجان إلى الانضمام معاً إلى المجلس. وفي الوقت ذاته، لدى عدة أعضاء شواغل وتحفظات من حيث انضمام أذربيجان بعد إتمام الانتخابات البرلمانية. وفضلاً عن ذلك، تطالب بعض الدول الأعضاء بأن يخضع انضمام أذربيجان إلى معالجتها لمسألة الانتخابات.

أوروبا الوارد في الوثيقة A/55/L.8 والذي شارك وفدي أيضاً في تقديمه.

أود أيضاً أن أرحب بأمين عام مجلس أوروبا، السيد شويمر، وبوفد الجمعية البرلمانية للمجلس.

لقد أنشئ مجلس أوروبا في عام ١٩٤٩ كأول مؤسسة سياسية لأوروبا. وأهداف المنظمة الأساسية هي تحقيق المزيد من الوحدة بين أعضائها من خلال التعاون في كل المجالات، باستثناء المجال العسكري، وبالاستناد إلى القيم المتشاطرة للديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

والديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام الفرد واستتباب الأمن والاستقرار وأوروبا الخالية من الصراعات ليست في حد ذاتها أفكاراً جديدة. ومع ذلك، فإن الشيء الجديد هو أنه يمكن للمرء أن يعتمد هذه القيم ويدعو إليها من خلال الترتيبات المؤسسية اللازمة. وبهذا المعنى، فإن مجلس أوروبا يشكل على حد سواء وسيلة لغاية، وهدفاً ذا شأن في حد ذاته.

لقد أتاحت نهاية حقبة الحرب الباردة لبلدان وسط وشرق أوروبا فرصة تاريخية للعودة إلى القيم والمثل العليا الأوروبية، وللإعادة إلى المؤسسات الديمقراطية الآليات اللازمة لإيجاد البعد السياسي الذي يسمح لها بأن تتحاور وتشارك وتتعاون مع كل الديمقراطيات القائمة الأخرى.

ومن الجدير بالملاحظة، أن هذه الفرصة الفريدة لم تفت معظم تلك البلدان وأنها نجحت في استعادة الديمقراطية، وهو ما مكّنها في نهاية الأمر من الانضمام إلى مجلس أوروبا.

وفي هذا السياق، نرحب بأنشطة المجلس التي تهدف إلى دعم العمليات الديمقراطية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وإلى إتاحة كل الفرص الممكنة لزيادة مشاركتها في الهياكل والشؤون الأوروبية.

وفي السنوات الأخيرة، تعاون مجلس أوروبا من جديد مع الأمم المتحدة فيما يتعلق أساسا بالأزمات التي مرت بها أوروبا. ففي عام ١٩٩٣، قام مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، بإرساء الأسس لعقد اجتماعات ثلاثية الأطراف ورفيعة المستوى لتبادل المعلومات والنهوض بتنسيق أنشطتها في مجالات الاهتمامات المشتركة.

وفي فجر قرن جديد، فإن الوقت مناسب جدا لأن ننظر الجمعية العامة في السبل والوسائل التي تكفل متابعة تنمية التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا الذي وصل أصلا إلى مرحلة متقدمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا للقرار ٦/٤٤، المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أعطي الكلمة الآن للأمين العام لمجلس أوروبا، السيد وولتر شومير.

السيد شومير (مجلس أوروبا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني شرفا عظيما ويمنحني امتيازاً أن أكون أول أمين عام لمجلس أوروبا يخاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة. إن مناقشة اليوم عن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا تمثل فتحاً كبيراً في العلاقات بين مؤسستنا. وأنا مقتنع أن هذه هي المناسبة الملائمة لمناقشة كيف يمكن لمجلس أوروبا أن يسهم على نحو أفضل إسهاماً ملموساً وخاصة في عمل الأمم المتحدة. وبعبارة أخرى كيف تتمكن من زيادة قيمتنا المضافة.

وأتوجه بخالص شكري إلى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا على اقتراحها في الأساس إجراء هذه المناقشة، وإلى إيطاليا، التي تتأسس حالياً لجنتنا الوزارية، على تقديم الاقتراح وعرضها لمشروع القرار المعروض على الجمعية. وقد أسهم أيضاً الممثل الدائم لفنلندا في ستراسبورغ بتوفير قوة دفع هامة.

ورغم أن أرمينيا تؤيد الانضمام المشترك لأرمينيا وأذربيجان، فمن غير المرجح أن تقبل بالربط بين البلدين بعد مرور تاريخ الانتخابات البرلمانية في أذربيجان.

وفي هذا الصدد، فنظراً لحببية آمالنا في الماضي لدينا شواغل خطيرة تتصل بإرجاء آخر للموافقة على عضويتنا الكاملة. ونحث الدول الأعضاء على عدم الربط بين عضوية البلدين وعلى الحكم على مؤهلاتهما للانضمام وفقاً لجدارتهما. ولا غضاضة من أن نسلم بأن جنوب القوقاز منطقة دون إقليمية لم يكتمل فيها بعد إعادة التشكيل الديمقراطي. فإن جنوب القوقاز المستقرة والديمقراطية آخذة في التبلور. ومثلما يحدث بالنسبة إلى كل الأوضاع المتبلورة ينبغي ألا نتجاهل، لدى نظرنا في الإمكانيات التي تنطوي عليها، أن توازنها الآخذ في التطور إنما هو هش. ونحن نسلم ونرحب بالدور البناء الذي يمكن أن يضطلع به مجلس أوروبا، بل ينبغي أن يضطلع به، في مجال توطيد هذا التوازن ولكن ينبغي ألا يزيد من الاختلالات القائمة أصلاً، ربما عن غير قصد، من خلال تطبيق مبادئه. على نحو غير متكافئ أو غير متسق.

وقد بدأ التعاون بين مجلس أوروبا والأمم المتحدة في عام ١٩٥١ بعقد اتفاق بين مجلس أوروبا وأمانة الأمم المتحدة، استكمل في عام ١٩٧١. ويوفر المجلس الإطار والآلية اللازمة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها واحترامها، ونحن نسلم بإسهام مجلس أوروبا في حماية الديمقراطية وتعزيزها، وفي احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وفي سيادة القانون في القارة الأوروبية، بما في ذلك ما يضطلع به من أنشطة لمكافحة العنصرية والتعصب وللنهوض بالمساواة بين الجنسين، والتنمية الاجتماعية والتراث الثقافي المشترك.

ففي أي مجالات يتعاون مجلس أوروبا والأمم المتحدة فعلا؟ اسمحوا لي أن أقدم مجرد بضعة أمثلة. إننا بالتعاون مع الأمم المتحدة نعمل على مكافحة العنصرية، وكره الأجانب والتعصب. وفي الأسبوع الماضي نظمنا المؤتمر الأوروبي لمكافحة العنصرية والتعصب استعدادا لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي الذي سيعقد في جنوب أفريقيا. ويوجد تعاون وثيق مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، التي حضرت كل المؤتمر في ستراسبورغ الأسبوع الماضي، وكذلك مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

وقد أسهم مجلس أوروبا إسهاما كبيرا في دوري الأمم المتحدة الاستثنائيتين في هذه السنة عن المرأة وعن التنمية الاجتماعية. ونعزم كذلك أن نسهم بفعالية في الدورة الاستثنائية المقبلة عن متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بالأطفال.

ويساعد مؤتمرنا للسلطات المحلية والإقليمية، الذي يمثل الجمعية السياسية للسياسيين المحليين والإقليميين من بلداننا الأعضاء، في إعداد ميثاق عالمي للحكم الذاتي المحلي لهذه الجمعية العامة.

ومن التعبيرات الواضحة عن مشاطرة مجلس أوروبا الأمم المتحدة اهتمامها بالديمقراطية وحقوق الإنسان على نطاق العالم، مركزه لدول الشمال والجنوب في لشبونة، الذي يسعى إلى رفع الوعي العام في أوروبا بقضايا الاعتماد العالمي المتبادل وتعزيز حقوق الإنسان، والديمقراطية التعددية والتلاحم الاجتماعي في مناطق أخرى من العالم.

وتعاون ميدانيا في البوسنة والهرسك؛ وفي كوسوفو نشارك بنشاط في عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو، وبطلب من البعثة تولينا المسؤولية عن مراقبة عملية الانتخابات.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

إن هذه المناقشة خلّفت بالفعل انطبعا مؤثرا ومقنعا عما يمثله مجلس أوروبا. فمنظمتنا التي تتألف حاليا من ٤١ دولة عضوا، تمثل في المقام الأول أوروبا ذات القيم المشتركة. وتجسد المنظمة الالتزام المشترك لـ ٨٠٠ مليون أوروبي بحقوق الإنسان، والديمقراطية وحكم القانون. وتشاركنا في قيمنا دول المجلس المراقبة غير الأوروبية - كندا والمكسيك والولايات المتحدة واليابان. ونحن تقديرا أيضا لتعاوننا مع الكرسي الرسولي، الذي يتمتع بمركز مماثل.

ومنذ نهاية الحرب الباردة أصبح مجلس أوروبا حقا منظمة للبلدان الأوروبية، بانضمام ١٧ عضوا جديدا في العقد الماضي. وتشمل إنجازاتنا، على وجه الخصوص، أكثر من ١٧٠ اتفاقية متعددة الأطراف، الكثير منها مفتوح أيضا للدول غير الأعضاء. وفي الشهر المقبل سنحتفل في روما بالذكرى الخمسين للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، بأليتها الفريدة للحماية، التي تمكن الأفراد من الحصول على قرارات ملزمة من المحكمة في شكواهم ضد الدول الأعضاء.

وصحب زيادة عضويتنا تركيز متزايد على برامج التعاون والمساعدة لتعزيز الاستقرار الديمقراطي. وبإيجاز، يسهم مجلس أوروبا، من خلال وضعه للمعايير وأنشطته لبناء الديمقراطية، إسهاما كبيرا في الوقاية الطويلة الأمد من الصراعات في أوروبا. ولا أحتاج إلى إقناع الجمعية بأن اتقاء نشوب الصراعات هذا ذو تكلفة أقل بكثير من تكلفة تسوية الصراع. فإن كانت بعض المنظمات الأخرى تُستدعى أحيانا لتعمل بمثابة فرق المطافئ، فإن مجلس أوروبا يمكن أن يُعتبر نظام الوقاية من الحريق. وعلاوة على ذلك، فيما يشير إليه تقرير إبراهيمي في الأمم المتحدة (A/55/305) أصبح مجلس أوروبا في الآونة الأخيرة مشغولا بصورة متزايدة ببناء السلم، وخاصة في البوسنة والهرسك وكوسوفو وإلى حد ما في الشيشان.

والحالة البالغة الخطورة في الشيشان، لا تزال تشكل مصدر قلق خاص. وقد أعرب مجلس أوروبا مرارا وتكرارا عن بالغ قلقه إزاء انتهاكات حقوق الإنسان هناك. واتضح من جلسة استماع عقدت مؤخرا في البرلمان الروسي (الدوما)، تمكنت من حضورها، أن هناك الكثير مما ينبغي عمله. وكان أكبر إسهام ملموس قدمه مجلس أوروبا هو مساعدته على إقامة مكتب للممثل الخاص للرئيس الروسي لحقوق الإنسان في الشيشان، السيد فلاديمير كالامانوف. وعلى الرغم من أن المكتب بدأ بداية مشجعة، فإن اختبار نجاحه سيتمثل في المتابعة الفعالة التي يمكن أن يقوم بها لأكثر من ٤٠٠٠ شكوى قدمت من أهل المنطقة.

وأود أيضا مرة أخرى أن أعرب عن قلقي إزاء مصير أكثر من ١٨٠٠٠ شخص أُبلغ عن فقدهم منذ بداية الصراع، ومئات الألوف من الأشخاص المشردين داخليا الذين يعيشون في ظل ظروف صعبة للغاية. ويحدوني أمل صادق في أن تصبح وكالات الأمم المتحدة المختصة والمنظمات غير الحكومية قادرة عما قريب على العمل بكامل طاقتها في الشيشان.

واسمحوا لي أخيرا أن أذكر المنطقة المجاورة لنا، الشرق الأوسط، التي ظلت مسرحا لحوادث مرعبة في الأيام الماضية. وعلى وجه الخصوص، ظلت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، التي بقي الكنيست الإسرائيلي يتمتع فيها بمركز المراقب منذ سنة ١٩٥٧، نشطة جدا في الجهود الرامية إلى تشجيع الحوار بين الطرفين. بل كانت في الواقع من أول المحافل التي جمعت المشرعين الإسرائيليين والممثلين الفلسطينيين معا. ونحن على استعداد لتقديم أي إسهام يمكن أن يعتبر مفيدا لتيسير مواصلة ذلك الحوار في أعقاب الاتفاق الذي تم التوصل إليه هذا الأسبوع في شرم الشيخ.

ومثلما كان الأمين العام كوفي عنان - الذي قام بزيارة قيمة للغاية إلى مجلس أوروبا قبل أسبوعين - أيضا في موقف يتيح له تقييم عملنا فإن العديد من الجهود المشتركة جارية بالفعل الآن. ومع ذلك فإني مقتنع بأن تلك الجهود يمكن أن تزداد تكثيفا أيضا، وإنما ينبغي أن تصبح أكثر وضوحا على الصعيد السياسي. واسمحوا لي أن أوضح هذا بالإشارة إلى بعض شواغلنا إلحاحا في هذه المرحلة.

إن التطورات الأخيرة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، شأنها شأن سقوط حائط برلين، تؤذن ببداية عصر جديد في السياسة الأوروبية. ولذا فإن مجلس أوروبا رحب ترحيبا حارا بالاختيار الشجاع الذي اختاره الشعب الصربي تأييدا للديمقراطية. وقد وجهت اللجنة الوزارية والجمعية البرلمانية وأنا بالفعل الدعوة إلى الرئيس الجديد السيد كوستونيتشا، ليأتي إلى ستراسبورغ بغية عقد اجتماعات رفيعة المستوى في بداية تشرين الثاني/نوفمبر. وإني فخور للغاية بأنه قبل الدعوة.

ويوجد حاليا وفد من مجلس أوروبا في بلغراد لمناقشة مستقبل العلاقات وبرامج المساعدة الممكنة مع القيادة الجديدة. ولكني مقتنع بأن المرحلة الانتقالية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لن تكتمل إلا عندما يُقدم السيد ميلوسيفيتش، سفاح البلقان، إلى العدالة. وكما قال الأمين العام كوفي عنان للجمعية العامة في السنة الماضية، إن العامل الرئيسي في ردع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية يكمن في المعركة ضد إفلات الجناة من العقاب.

وبينما توجد على هذا النحو آمال وتوقعات كبيرة فيما يتعلق بالبلقان، أظهرت الانتخابات المعيبة عيبا مهلكا في بيلاروس يوم الأحد الماضي أن الديمقراطية لم تنتصر بعد في كل مكان في أوروبا.

اعتمد مشروع القرار A/55/L.8 (القرار ٥٥/٣).
الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحتتم نظرها في البند ١٧٠ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

البند ١٨١ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية
الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لما قرره الجمعية العامة في جلستها العامة السابعة والثلاثين، المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، تبدأ الآن نظرها في البند ١٨١ من جدول الأعمال.

السيد بوسير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أحاطب الجمعية باسم الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

في البداية، أود الترحيب بالتوقيع الذي تم مؤخرا على الاتفاق الذي ينظم العلاقات بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والذي يتيح الفرصة للجمعية العامة، للمرة الأولى، للإحاطة علما في جلسة عامة بالتقدم الكبير المحرز على طريق القضاء على الأسلحة الكيميائية وهو التقدم الذي تحقق منذ إبرام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، في عام ١٩٩٣.

لقد افتتحت بياني بالتساؤل عن كيفية إسهام مجلس أوروبا بشكل أفضل في عمل الأمم المتحدة. وأعتقد أن الاعتراف بمجلس أوروبا كمنظمة إقليمية في إطار مفهوم الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة سيكون خطوة هامة إلى الأمام. فأولا، سيكون هذا اعتراف سياسي بالإسهام الذي تقدمه المنظمة في اتقاء الصراع وبناء السلام في أوروبا. ومن شأنه، علاوة على ذلك، تعزيز دور مجلس أوروبا كنموذج للقارات الأخرى في ميادين حقوق الإنسان، والديمقراطية وحكم القانون.

وسيحظى التعاون الميداني القائم في مناطق مثل البوسنة والهرسك، وكوسوفو، بولاية سياسية أوضح. وأخيرا، يمكن أن يضيفي ذلك مغزى إضافيا على ما أرجو أن يكون مناقشة سنوية في الجمعية العامة لمساهمتنا في أعمال الأمم المتحدة.

وفي الختام، أتقدم بالشكر إلى كافة الوفود التي ساهمت في هذه المناقشة الهامة، وإلى كافة الوفود التي أيدت البيان الفرنسي الذي تم الإدلاء به باسم الاتحاد الأوروبي. وأتقدم بالشكر الخاص لوفود البلدان التي قدمت مشروع القرار وهي - أذربيجان، وأرمينيا، وموناكو - على بياناتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة حول هذا البند. وسنشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/55/L.8.

وقبل أن تشرع الجمعية في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه منذ تقديمه، فإن البلدان التالية أعلنت مشاركتها في تقديم مشروع القرار A/55/L.8 وهي: أذربيجان وكندا وموناكو والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.8؟

مخزونها من هذه الأسلحة في أقرب وقت ممكن، وفي إطار الجدول الزمني المحدد في الاتفاقية. والاتحاد الأوروبي لا يقلل من شأن الصعوبات التي واجهتها بعض الدول في تخصيص الموارد اللازمة لتدمير أسلحتها الكيميائية. ولذا، فقد قرر الاتحاد الأوروبي، في إطار العمل المشترك الذي اعتمد في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، تخصيص ٥,٩ مليون يورو للمساعدة في بناء وحدة لتدمير الأسلحة الكيميائية في روسيا. إلا أن الاتحاد الأوروبي يود أن يؤكد أنه بموجب بنود الاتفاقية فإن الدول التي تمتلك مخزوناً من الأسلحة الكيميائية تتحمل وحدها مسؤولية تدمير ذلك المخزون، بما في ذلك المسؤولية المالية.

ويبدو أن من واجب الجمعية العامة بصفة خاصة أن تعترف بالجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مجال نزع السلاح، وأن تدعمها. فهذه الجهود تمثل أفضل ضمان لنا لتحرير القرن الحادي والعشرين من ويلات الأسلحة الكيميائية. وفي الأمد القصير، نأمل كذلك أن يساعد التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية على إعطاء حافز للمفاوضات الجارية حالياً في جنيف حول وضع بروتوكول فعال لتدعيم اتفاقية الأسلحة البيولوجية. والانتهاء من هذه المفاوضات قبل نهاية عام ٢٠٠١، وفقاً للقرار الذي اتخذته الأطراف في المفاوضات عام ١٩٩٦، سيسهم إسهاماً مفيداً في إكمال وتدعيم منجزات اتفاقية الأسلحة الكيميائية في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل مصر بشأن نقطة نظامية.

السيد درويش (مصر) (تكلم بالانكليزية): طلب وفد بلادي الكلمة بشأن نقطة نظامية ليعلق على بعض المسائل الإجرائية المتصلة بالبند ٨ والبند ١٨١ من جدول

ولا يسعني المغالاة في التأكيد على الأهمية التي يعلقها الاتحاد الأوروبي على هذه الاتفاقية. فاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية خطوة بارزة إلى الأمام قطعها المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار: وهذه هي المرة الأولى التي تعمل فيها معاهدة على إنشاء منظمة دولية لغرض التحقق بفعالية من القضاء على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل خلال فترة زمنية محددة.

ويؤكد ذلك العدد الكبير للدول الأطراف في الاتفاقية - ١٤٠ دولة حتى الآن - والتصديقات العديدة على الاتفاقية على مدار العام المنصرم، على التأييد المستمر للمجتمع الدولي لهذا الصك، ويمثل مؤشراً مشجعاً، بصفة خاصة، لترع السلاح. وهكذا، فإن أحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية أصبحت تغطي بالفعل عدة قارات، من بينها أوروبا، تغطية كاملة. ويغتنم الاتحاد الأوروبي هذه الفرصة لدعوة الدول التي لم تفعل ذلك حتى الآن، إلى التوقيع على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والمصادقة عليها، وإلى أن تؤكد من جديد تأييدها للجهود الرامية إلى تحقيق الالتزام العالمي بهذه الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

إن تعزيز سلطة هذه المعاهدة يتطلب كذلك أن تفي كل الدول الأطراف بتعهداتها. وقد أتاح التعاون بين الدول الأطراف والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الفرصة لهذه المنظمة لتحقيق تقدم كبير في تنفيذ الاتفاقية. كما قدمت جميع الدول الأطراف بيانها الأولية، وأصبح هناك نظام صارم وفعال للتفتيش بغية التحقق من دقة هذه البيانات. وكان من شأن تلك الإنجازات زيادة الشفافية والتمكين من تهيئة مناخ ثقة أفضل فيما يتعلق بكافة المسائل ذات الصلة بالأسلحة الكيميائية.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يذكر بالأهمية التي يعلقها على قيام الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية بتدمير كل

بمذه الأهمية، ورفع شرط ٢٤ ساعة لإمكانية إعطاء الأمين العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حق الإدلاء ببيان من منبر الجمعية العامة، من المسائل الهامة. وكان من المفترض إعطاء الوقت الكافي للدول الأعضاء لدراسة هذا الموضوع والتعبير عن مواقفها تجاهه.

وثانياً، إن وفدي يتساءل عن الأسباب التي دعت إلى إعطاء هذه الاستثناءات. والوضع، بشكل خاص، لا يتعلق بمسائل طارئة تمس الأمن والسلم في العالم. ونعتقد أنه كان من المفيد، في حالات كهذه، الالتزام بإجراءات الجمعية العامة ونظمها.

وثالثاً، إن وفد الجمهورية العربية السورية يأمل ألا يشكل هذا الأسلوب أية سابقة في عمل الجمعية العامة، وبشكل خاص فيما يتعلق بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وحديث الأمين العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من على منبر الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سيدرج البيانان اللذان أدلى بهما ممثلاً مصر والجمهورية العربية السورية في محضر هذه الجلسة.

السيد ساندرز (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعنتم هذه الفرصة لكي أعرب عن عميق تقديري للدول الأعضاء على استجابتها القوية لطلب حكومة بلادي إدراج البند الإضافي ١٨١ في جدول الأعمال، بعنوان "التعاون بين الأمم المتحدة، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية"، والسماح بإجراء مناقشة شفوية اليوم.

إن بلادي لها علاقة خاصة بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولهذا أدلى ببياني بعد ممثل فرنسا، الذي تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنتسبة، وبلدان أخرى.

وبطبيعة الحال، نحن نؤيد تماماً البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا. ونؤيد كذلك مشروع القرار المتعلق بمسألة

الأعمال، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية".

إن وثيقة الجمعية العامة A/55/495 وزعت في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وقررت الجمعية صباح اليوم المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر بالتغاضي عن قاعدة السبعة أيام. وهذا لا يعطي الوفود وقتاً كافياً للتشاور مع عواصمها بشأن هذه المسائل، مع مراعاة أنه ينذر التغاضي عن قاعدة السبعة أيام، وأن هذا لا يحدث إلا إذا كانت المسائل قيد النظر ذات طابع ملح.

وقد جرى التغاضي عن قاعدة الـ ٢٤ ساعة كذلك بالنسبة لقرار السماح للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالتكلم من المنصة. وحدير بالذكر كذلك أن اللجنة الأولى كانت منعقدة صباح أمس، وبالتالي لم يتمكن الخبراء من تلك اللجنة من حضور الجلسة العامة للجمعية العامة.

ويرغب وفد بلادي ألا تشكل الممارسة التي ذكرتها الآن سابقة في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية بشأن نقطة نظامية.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): لقد طلب وفد الجمهورية العربية السورية الكلمة بشأن نقطة نظامية كي يبدي رأيه حول الإجراء الذي تم اتباعه في إطار التعامل مع البند ١٨١. المتعلق بـ "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية".

وفي هذا المجال، يود وفدي أن يوضح ما يلي:

أولاً، لقد تم تعميم الوثيقة A/55/495 يوم أمس، واتخذ القرار يوم أمس. ولم تصل هذه الوثيقة إلى وفدي إلا صباح هذا اليوم. إن رفع شرط السبعة أيام لإدراج بند

الأسلحة الكيميائية. فهذا الاتفاق يمثل بداية علاقة عمل وثيقة بين هاتين المنطمتين الهامتين.

ويسرنا أن نلاحظ أن اتفاق العلاقة له منافع عملية أيضا. وإحدى المنافع هي زيادة تيسير عمل وسفر مفتشي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهذا سيساعد مفتشي المنظمة في القيام بالتفتيش بشكل سريع وكفء.

وأخيرا نود أن نعرب عن تقديرنا للموظفين القانونيين من الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة الفنية للمنظمة على حد سواء على ما يقومون به من عمل شاق للمساعدة في إبرام هذا الاتفاق.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية)
(تكلم بالإنكليزية): بعد فترة طويلة من المفاوضات الشاقة، دخلت اتفاقية الأسلحة الكيميائية - وهي معاهدة متعددة الأطراف لترع السلاح فريدة من نوعها للقضاء على طائفة كاملة من أسلحة الدمار الشامل - حيز النفاذ في عام ١٩٩٧. واتفاقية الأسلحة الكيميائية، بدورها الأطراف البالغ عددها ١٤٠ دولة، تحظى الآن بقدر كبير من التأييد الدولي، والشرعية والأهمية. ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهي منظمة دولية مستقلة منشأة حديثا، سعت حتى الآن لتحقيق أهداف ومقاصد اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ولكفالة التنفيذ التام لأحكامها.

وهذه المنظمة، منذ إنشائها، مارست أنشطتها، على النحو المنصوص عليه بمقتضى الاتفاقية، بطريقة كفوءة، بالتحقق من امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها، وباعتبارها محفلا دوليا، بتيسير المشاورات والتعاون بين الدول الأطراف. وجمهورية إيران الإسلامية، منذ تصديقها على الاتفاقية، وفي سياق التزامها الطويل المدى بتنفيذها، وباعتبارها الضحية التي وقعت مؤخرا نتيجة استخدام هذه

الأسلحة الكيميائية، وهو قيد النظر في اللجنة الأولى. وتعرب هولندا عن فخرها وسعادتها الكبيرة بأن تكون البلد المضيف لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد شعرنا بأنه من واجبنا، بوصفنا البلد المضيف، أن نقترح إعطاء الجمعية العامة الفرصة لتستجيب للحدث الهام الذي حصل يوم الثلاثاء الماضي بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وهذا الحدث هو التوقيع على اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهو معلم آخر في التاريخ القصير لتنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج، وتكديس، واستخدام الأسلحة الكيميائية، وتدمير تلك الأسلحة. ويذكر أن الاتفاقية لم تدخل حيز النفاذ، إلا عام ١٩٩٧، وأنه منذ ذلك التاريخ أحرزت المنظمة والدول الأطراف فيها تقدما كبيرا صوب القضاء على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، وتدمير المخزون الموجود، وإزالة مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية. وبالتالي فإن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تسهم في القضاء على التهديدات الحقيقية التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان والإقليميان أيضا.

وبإنشاء نظام فعال للتحقق، أرسى الاتفاقية سابقة هامة في بناء الثقة ونزع السلاح. ونحن مقتنعون بأن المثال الذي أرسته المنظمة، سيكون مصدر إلهام للدول التي تتفاوض في الوقت الراهن بشأن نظام مماثل للقضاء على تهديد الأسلحة البيولوجية وستقوم هولندا بواجبها للمساعدة على اختتام هذه المفاوضات بنجاح قبل نهاية عام ٢٠٠١ وبغية أن تكفل لمنظمة حظر الأسلحة البيولوجية بداية قوية، سنتأكد من أن تستفيد استفادة كاملة من الخبرة المكتسبة من العمل مع المنظمة الشقيقة، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد سنيدر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر المدير العام بستاني على الانضمام إلينا اليوم. ونود أيضا أن ننتهز هذه الفرصة لنثني على إبرام اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر

المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في جدول أعمال الدورة الراهنة.

منذ دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ قبل أكثر من ثلاث سنوات، أحرز تقدم ثابت في تنفيذ الاتفاقية، والجهود التي بذلتها أمانة المنظمة، تحت قيادة مديرها العام السيد بستاني، حققت بداية مبشرة بالخير للتوصل إلى حظر شامل للأسلحة الكيميائية والقضاء التام عليها. وعالمية الاتفاقية جرى تعزيزها. فهناك الآن ١٤٠ دولة طرفاً فيها و٣٤ دولة موقعة على الاتفاقية. وغالبية الدول الأطراف قدمت بياناتها كما هو مطلوب بمقتضى الاتفاقية، والبلدان التي تحوز أسلحة كيميائية دمرت كميات كبيرة من هذه الأسلحة تحت إشراف ورقابة المنظمة. وأجرت المنظمة أكثر من سبعمئة زيارة تفتيش لأكثر من ٣٠ دولة طرفاً. كما جرى القيام بأعمال أخرى بالشكل المناسب.

ونحن نهنئ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على إنجازاتها. ومنتظر بشغف الاستماع إلى البيان الذي سيدي به اليوم السيد بستاني المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن هذه المنظمة، وهي منظمة دولية مكلفة بحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل وتدمير تلك الفئة، تضطلع بدور بالغ الأهمية في النهوض بالسلم والأمن الدوليين. وللتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أهمية قصوى. فهذا التعاون سيعزز على نحو فعال العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومن ثم يمكن تلك المنظمة من القيام بدور أكثر أهمية في صون السلم والأمن الدوليين، والنهوض بتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وما برحت الصين تشجع دوماً الحظر الشامل لأسلحة الدمار الشامل كافة وتدمير تلك الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية. وقد أرست الاتفاقية الأساس

الأسلحة المروعة، لم تدخر جهداً لتأييد الاتفاقية والأنشطة التنفيذية التابعة للمنظمة.

والجهود والأنشطة التي لا تكل التي يبذلها المدير العام للمنظمة، السفير بستاني، والعاملون معه في سبيل تنفيذ الاتفاقية تستحق تقديرنا وتأييدنا. ولذلك فإننا نعرب عن ارتياحنا لإدراج البند المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة في جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، ونرحب بوجود المدير العام بستاني هنا اليوم.

والتوقيع في هذه المرحلة الهامة، على اتفاق التعاون بين المنظمتين، وفقاً للاتفاقية هو، في رأينا، خطوة هامة نحو تيسير تنفيذ الاتفاقية. وجمهورية إيران الإسلامية شاركت بشكل نشط في المفاوضات المتعلقة بهذا الاتفاق في أعقاب مناقشات مكثفة في إطار المنظمة، وبالمشاركة البناءة من الأمانة العامة للأمم المتحدة، جرى حل الخلافات بشأن بعض جوانب الاتفاق في نهاية الأمر بروح من التعاون والتفاهم. ويسرنا أن هذا الاتفاق وقعت عليه الآن كلتا المنظمتين وهو معد تماماً للتنفيذ.

إن الهدف المشترك للمنظمتين وهو تحقيق التقدم الفعال نحو نزع السلاح العام الكامل، سيجري تعزيزه على نطاق واسع عن طريق دعم علاقتهما. وفي هذا الصدد، فإن كفاءة الصفة العالمية، باعتبارها واحدة من الدعائم الأساسية التي تقوم عليها الاتفاقية، أمر ضروري. وفي منطقة الشرق الأوسط، على وجه الخصوص، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لضمان الصفة العالمية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وهذا سيتطلب من المنظمتين أن تستخدموا وسائل التعاون المتاحة لديهما لكفالة التقيد العالمي بالاتفاقية.

السيد تشو تشياودي (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود بالنيابة عن الوفد الصيني، أن أرحب بإدراج البند

الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. وفيما يتعلق بكندا، فقد بذلنا جهدا شاقا، بالتعاون الوثيق مع منظمة الدول الأمريكية، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتعزيز عالمية الاتفاقية. وإننا نشجع بقوة جميع الدول على الانضمام إليها.

وتتضمن الاتفاقية، وهي أول اتفاق متعدد الأطراف يحظر فئة كاملة من الأسلحة، أحكاما مفصلة للتحقق. وتشمل هذه الأحكام الإبلاغ على المستوى الوطني أو إصدار إعلانات تتعلق باستخدام المواد الكيميائية المشمولة بالاتفاقية، إلى جانب عمليات التفتيش الموقعي من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. والآن، حقق الامتثال لإصدار الإعلانات مستوى ممتازا، وتُجرى مئات من عمليات التفتيش. كما أثبت النظام فعاليته.

وثمة سمة فريدة لهذه الاتفاقية وهي مشاركة الصناعة على نحو مباشر في تنفيذها، فهي تقدم المعلومات المطلوبة إلى الحكومات، وتحصل على أذن الاستيراد والتصدير وتخضع لعمليات التفتيش. وبهذا أصبحت الصناعة شريكا جوهريا في تنفيذ ما أصر عليه المجتمع الدولي وهو أن المواد الكيميائية ينبغي ألا تستعمل إلا في الأغراض السلمية، غير المحظورة. ونحن ندرك ونقدر هذا الالتزام العملي والدعم الذي يقدمه لتحقيق هدفنا.

وهناك التزام هام بموجب الاتفاقية يتعلق بتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية من جانب الدول الحائزة لها سابقا. وإننا نرحب بالتقدم الذي أحرز فعلا، ونحث جميع الدول الأطراف على الوفاء بالموعد النهائي المنصوص عليه في الاتفاقية. وستكون هناك أسباب قوية تدعو إلى الارتياح عندما تصبح هذه المخزونات، والتي من المؤكد أنها تضر بالروح الإنسانية وبالصناعة، أشياء تنتمي إلى الماضي.

للقانون الدولي في هذا المجال بغية تحقيق ذلك الغرض. وقد نفذت الصين، باعتبارها إحدى الدول الأطراف الأصلية في الاتفاقية، التزاماتها بموجب الاتفاقية بأمانة ودقة؛ وسنواصل بذل كل ما في وسعنا لتحقيق أهداف الاتفاقية ومبادئها جميعا.

وبالرغم من إحراز تقدم كبير في تنفيذ الاتفاقية، فلا بد من أن نلاحظ أنه ما زالت هناك مسائل ترتبط بتنفيذ الاتفاقية لا يمكن إغفالها. فهناك بلدان هامة في مناطق معينة لم تصدق على الاتفاقية. وثمة بلدان معينة أعربت عن تحفظاتها على مواد هامة ومضمونية من الاتفاقية باعتماد تشريعاتها الوطنية الخاصة. وهناك قضايا كثيرة ما زالت معلقة دون حل بعد اعتماد الاتفاقية.

ويتعين الاستمرار في إيلاء مزيد من الاهتمام بتدمير الأسلحة الكيميائية المتروكة والتحقق من ذلك. وبموجب الاتفاقية، ينبغي قيام تعاون شامل بين البلدان في مجالي تجارة المواد الكيميائية وتبادل التكنولوجيا الكيميائية. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنناشد البلدان التي لم توقع أو تصدق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ونأمل أيضا أن تنفذ جميع الدول الأعضاء التزاماتها بموجب الاتفاقية تنفيذا تاما وبأمانة حتى يمكن تحقيق أهداف الاتفاقية بالكامل.

السيد ويستدال (كندا) (تكلم بالانكليزية): يسعد كندا أن تتاح لنا جميعا فرصة مناقشة اتفاقية الأسلحة الكيميائية في هذا الحفل. فهذه الاتفاقية الرئيسية، التي لا تزال فنية، قد أسهمت كثيرا بالفعل في تحقيق الأمن العالمي.

وسرعان ما ستحظى الاتفاقية التي لم يبدأ سريانها إلا منذ عام ١٩٩٧ بتأييد ١٤٠ دولة، وهو إنجاز بالغ الأهمية. ومع ذلك، فهناك ثغرات هامة ما زالت باقية، وخاصة في

إضفاء سعة الانتشار والعالمية على الاتفاقية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وتشعر البرازيل، التي قامت بدور ببناء في المفاوضات الخاصة باتفاق العلاقة بين المنظمة وبين الأمم المتحدة، بارتياح شديد للتوقيع على وثيقة الاتفاق في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وفي سياق أهداف السلم والأمن والتنمية، المبينة بوضوح في ميثاق هذه المنظمة العالمية، يشكل اتفاق العلاقة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبين الأمم المتحدة تويجا لعملية إنشاء وتعزيز نظام نزع الأسلحة الكيميائية وعدم انتشارها الذي استحدث في إطار مسؤولية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وسيؤدي الاتفاق إلى تنسيق جهود المنظمتين والتوفيق بين أنشطة وأهداف كل منهما. وسيؤدي ذلك إلى تعزيزهما وزيادة قدرتهما على العمل لما فيه صالح المجتمع الدولي.

وعلى أن ننسى أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هي نتاج لعمل مؤتمر نزع السلاح.

ودون تقليص لطبيعتها المستقلة المتميزة بدأت المنظمة تعمل كفرع في منظومة الأمم المتحدة. وبالتالي أصبح للأمم المتحدة في المسائل الخاصة بالسلم والأمن الدوليين وسائل كافية - معترف بتزاهتها وفعاليتها - للعمل بمشروعية متزايدة على تعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار في هذا القطاع الهام لأسلحة الدمار الشامل وأعني بذلك الأسلحة الكيميائية. وفيما يتعلق بالتعاون من أجل التنمية فإن التعاون بين الهيئتين يوفر احتمالات تبشر بالخير بالنسبة للصناعة الكيميائية واستخدام المعرفة العلمية والتقنية للأغراض السلمية.

وقد أبرز رئيس جمهورية البرازيل فرناندو هرنيسك كارديسو في زيارته الأخيرة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

وتؤيد كندا بشدة العمل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بقيادة المدير العام السيد بستاني. وفي الوقت ذاته، فإننا ندرك أن هناك قضايا أساسية شتى تؤثر على المنظمة ذاتها، وعلى التنفيذ الفعال تماما للاتفاقية، ما زال يتعين حلها. ونحن ما زلنا ملتزمين التزاما فعالا بالتوصل إلى حلول تحظى بتوافق الآراء.

وأخيرا، فقد جاءت مناقشة اليوم في وقتها المناسب تماما بصفة خاصة، نظرا للتوقيع في بداية هذا الأسبوع على الاتفاق الجديد بالترحيب للعلاقة بين المنظمة وبين الأمم المتحدة. وإننا نتطلع لأن تلوح فرصة سنوية لمناقشة هذه الاتفاقية الحيوية. ولكن الأكثر أهمية، إننا نتطلع إلى ذلك اليوم السعيد الذي تتحقق فيه عالمية الاتفاقية، وسنعمل جاهدين للإسراع بحلول ذلك اليوم.

السيدة أسامبكاو - برييرا (البرازيل) (تكلمت

بالاسبانية): إننا سعداء للغاية إذ نتكلم في المناقشة المتعلقة بالبند الجديد من جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية"، الذي أدرج بناء على اقتراح من وفد هولندا.

قبل يومين، تكلم البلدان العضوان في السوق المشتركة للجنوب وهما بوليفيا وشيلي، في المناقشة العامة للجنة الأولى بشأن البند المعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة". وقد أبرزت بلداننا التقدم المحرز في تنفيذ هذا الصك الأساسي في مجال نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، الذي صدقت عليه بالفعل أو انضمت إليه ١٤٠ دولة. ونحن نرحب ببلدان موزامبيق وغابون وجامايكا الشقيقة ضمن أحدث الدول في عضوية المنظمة. ويخدم هذا الانضمام دعم الهدف المنشود الرامي إلى

نظام تحقق دولي يعتبر الأول من نوعه سواء في تفصيله أو في تشعبه.

ونحن ندرك أن التفاوض بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية استغرق سنين عديدة، وأن المفاوضات نفسها التي استمرت قرابة ١٠ سنوات سبقتها عمليات تحضير شاملة. وقد شاركت الهند بنشاط في تلك المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح في جنيف. وكنا شركاء نشطين في اللجنة التحضيرية ومن بين الموقعين الأصليين على الاتفاقية. وكنا أحد الدول الأصلية الأطراف في الاتفاقية، وتشرفنا بالرئاسة الأولى للمجلس التنفيذي عندما دخلت الاتفاقية حيز النفاذ.

ومن بين ٧٠٠ عملية تفتيش تقريبا قامت بها الأمانة الفنية منذ أن دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ أجري ما يزيد عن ٤٠ عملية في الهند بطريقة مهنية عالية. والسلاسة في إجراء التفتيش سواء فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية أو ما يتعلق بصناعتها أمر ضروري لتعزيز الثقة في نظام التحقق الخاص باتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ويسير العمل بشكل طيب في تدمير الأسلحة الكيميائية وتوفير مرافق لتدمير تلك الأسلحة، بوصفها الهدف الأساسي للاتفاقية. وتنفيذ نظام التحقق في مجال صناعة هذه الأسلحة يتقدم بسلاسة الآن، إذ أن معظم البلدان الرئيسية الموقعة على الاتفاقية قدمت إعلاناتها الخاصة بالتصنيع. لقد تحسن الطابع العالمي للاتفاقية، إذ وصل عدد الدول الأعضاء في الاتفاقية الآن إلى ١٤٠ دولة.

ومع ذلك لا تزال هناك مجالات أخرى تثير القلق. وثمة مجال يثير اهتمام جميع الدول الأطراف وهو تحقيق درجة عالية من انضمام الدول الأطراف لزيادة عالمية الاتفاقية. ونظرا لأننا دخلنا في مفاوضات لوضع بروتوكول يتصل باتفاقية الأسلحة البيولوجية فثمة مجال آخر للقلق وهو الإبطاء إلى حد ما في تنفيذ المادة الحادية عشرة من اتفاقية

حقيقة أنه في أول مؤتمر لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قدمت البرازيل أحد دبلوماسيها الموهوبين لشغل منصب أول مدير عام لهذه المنظمة. وقال إن البرازيل تفهم أن تجديد فترة ولاية السفير خوسيه مورسيو بستاني كرئيس لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية كان أيضا إشارة إلى الاعتراف بالدور البناء الذي تضطلع به البرازيل في تناول قضايا الأمن الدولي.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية وإنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مثالان على المستوى الرفيع للتفهم الذي توصل إليه المجتمع الدولي. ولكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله إذا أردنا أن نحقق في موعد أقصاه عام ٢٠٠٧، هدف تدمير جميع ترسانات الأسلحة الكيميائية في جميع أنحاء العالم. ولذلك فإننا، بالإضافة إلى التعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا، نؤيد استخدام آلية الاتفاقية لتعزيز شرعية المراقبة الدولية على جميع المواد الكيميائية الحساسة. والإحفاق في هذا العمل سيكون بمثابة تقويض لهذا الصك النموذجي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن نشق بأن التوقيع على اتفاق العلاقة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والأمم المتحدة سيمكننا من التقدم في هذا الاتجاه.

السيد سود (الهند) (تكلم بالانكليزية): ترحب الهند بإبرام اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونحن على ثقة من أن هذا الاتفاق سيزيد من تسهيل التنفيذ الفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية التي دخلت حيز التنفيذ منذ ثلاث سنوات ونصف تقريبا.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية اتفاق فريد لنزع السلاح. ونرى أنه اتفاق فريد لأنه اتفاق تفاوضي متعدد الأطراف لنزع السلاح، وهو الأول من نوعه، إذ أنه شامل في نطاقه، عالمي في تطبيقه، وغير تمييزي في طبيعته ويسانده

السيد بستاني (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أحاطب الجمعية العامة في هذه المناسبة الخاصة. لأضم صوتي، بصفتي المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أصوات المئات الذين صاغوا جدول الأعمال العالمي في مطلع الألفية الجديدة. إنهما مسؤولية خاصة تتطلب مني أن أتكلم من أعماق قلبي.

أود أن أشكر وفد هولندا البلد المضيف لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على مبادرته التي جاءت في وقتها المناسب بطلب إدراج هذا البند الإضافي في جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة.

يشرفني يا سيدي الرئيس أن أحاطب الجمعية العامة باسم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في وجودكم، بالنظر إلى تأييد فنلندا الذي لا يتزعزع لأعمال هذه المنظمة. وأود بصفة خاصة أن أذكر بالتقدير الإسهام النشط من جانب رئيس جمهورية فنلندا الأسبق، السيد مارتي أهتساري، في السعي إلى تحقيق العالمية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ولا يقتصر ما تتطلبه التحديات العديدة الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية على مجرد إبداء الاهتمام بل تتطلب اتخاذ قادة جميع الدول، كبيرها وصغيرها، في اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة. ويتطلب التصدي لهذه التحديات أيضا الحكمة والرؤية الثاقبة من جانب الذين عهد إليهم البشر بتنسيق هذه الجهود على الصعيد الدولي. فلا يمكن أن يتمخض عن تسوية ناجحة لهذه المسائل المتفجرة سوى التركيز لتكافل الإرادة السياسية للدول مع التزام وتفاني المؤسسات الدولية.

وقد برهن اجتماع قادة العالم غير المسبوق في نيويورك الشهر الماضي على أن عصر الارتباك والشك بشأن دور الآليات المتعددة الأطراف ومهامها قد يكون في سبيله إلى الانتهاء. فقد بعث مطلع الألفية من جديد الأمل في

الأسلحة الكيميائية. ومن الضروري قطعاً أن تنفذ هذه المعاهدات الفريدة - للأسباب التي ذكرتها - تنفيذاً كاملاً وتاماً حتى نضمن أنها تصلح كنماذج تحتذى؛ لقد تناولنا ففة واحدة من أسلحة الدمار الشامل، ويمكن أن تكون هذه المعاهدات نموذجاً لكي نتناول بفاعلية جميع الفئات الأخرى من أسلحة الدمار الشامل.

السيدة مارتينيك (الأرجنتين) (تكلمت بالاسبانية): أبدأ كلمتي بالترحيب بوجود السفير بستاني المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية معنا.

تعلق الأرجنتين أهمية خاصة على القضاء على أسلحة الدمار الشامل وفي سياق هذه السياسة كنا شركاء نشطين في المفاوضات بشأن وضع اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وكان أحد الأمثلة على هذا الموقف، إعلان مندوزا الذي اعتمد في عام ١٩٩١ والذي التزمت به الأرجنتين والبرازيل وشيلي قبل اختتام مفاوضات الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية. ومنذ ذلك الوقت أعلنت بوليفيا وباراغواي وأوروغواي وإكوادور، تأييدها الكامل لذلك الإعلان.

لذلك ترحب الأرجنتين بعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعمل مديرها العام السفير بستاني. كما نرحب بتوقيع الاتفاق بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولا يساورنا أي شك في أننا نتحرك في الاتجاه الصحيح نحو تخليص العالم من هذه الأسلحة الرهيبة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الـ ٣٧ التي عقدت أمس، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أعطي الكلمة الآن لمدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية السيد خوسيه بستاني.

زيادة في الوعي بمخاطر الحرب البيولوجية. ومع ذلك أود أن أقول إن الأسلحة الكيميائية، إذا استبعدنا سيناريو يوم صراع الفناء التام، قد تكون أشدها خطرا على الحياة الإنسانية. ويعزى هذا إلى أنه، في عالم لم يعد رهينة للمواجهة بين القوى العظمى، لا تزال الأسلحة الكيميائية، مقارنة بالأسلحة النووية والبيولوجية أكثر أسلحة الدمار الشامل قابلية للاستعمال، ويمكن إنتاجها بسهولة نسبية وتكلفة منخفضة نسبيا.

وبالرغم من ذلك، أفخر بأن أقول إن الجهود المتعددة الأطراف المبذولة في مجال نزع السلاح الكيميائي قد أحدثت بالفعل في هدوء ولكن بفعالية، وما زالت تحدث، فارقا حقيقيا. والآن بما أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ستقدم تقارير منتظمة إلى الجمعية العامة، سيعرف المزيد عن إسهامنا في قضية نزع السلاح العالمي، وعن القدوة الإيجابية التي توفرها المنظمة للصكوك القانونية ولنظم التحقق الحالية وفي المستقبل.

ومن الإنجازات الملحوظة دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧، والنجاح في تنفيذها على مدى ثلاث سنوات ونصف. فلم يشرع الجنس البشري في أي وقت مضى في مشروع بهذا الطموح في مجال نزع السلاح، لا يرمي إلى مجرد إحداث تخفيضات في الأسلحة أو فرض قيود على الأسلحة أو إلى بناء الثقة أو منع الانتشار، بل يرمي إلى إزالة فئة كاملة من فئات أسلحة الدمار الشامل. ومن التجارب الفريدة في مجال نزع السلاح متعدد الأطراف، إنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مدينة لاهاي الجميلة، وهي مركز دولي عريق وأخذ في النمو يتمتع بسمعة رائعة، وقيام السلطات الوطنية في الدول الأعضاء بالمنظمة بتنسيق عملية تنفيذ الاتفاقية ورصدها على الصعيدين الوطني والدولي، وهي تجربة تحقق لها النجاح الكامل حتى الآن.

حلول حقبة جديدة من التكتاف في صفوف المجتمع الدولي. وقد اجتمع لإحداث العولمة في حقيقتها ومفهومها الترابط المتنامي بسرعة بين أطراف العالم، وازدياد الحدود الوطنية شفافية، وثورة المعلومات، والإدراك المشترك لعالمية الشواغل البيئية، وغير ذلك من العوامل. ومع أنه يجب تحقيق مزيد من التكافؤ في تقاسم مزايا العولمة، فإن العولمة في حد ذاتها هي أيضا دليل على أنه لم يعد ممكنا الاكتفاء بمعالجة بعض المسائل من قبل فرادى أو مجموعات الدول. لقد دخلنا ألفية الحلول المتعددة الأطراف.

والأمن الدولي أحد المجالات التي يتعين أن يوحد العالم اتجاهه إزاءها. فقد انتهت الحرب الباردة منذ أكثر من عقد من الزمان. ومع ذلك فمن غير المتصور، إعلان أن تهديد السلام العالمي قد انقضى عهده. ومع اتساع نطاق التحديات الأخرى، من قبيل الأوبئة العالمية، والصراعات الإقليمية، والكراهية الناشئة عن النعرة القومية، والعنف الديني، والإرهاب، ما زال أحد المخاطر الحقيقية جدا على استمرار البشرية في البقاء ينبثق من وجود أسلحة الدمار الشامل.

ويمكن للجنس البشري، بالرغم من عدد من الانتكاسات المعروفة، أن يفخر بسجله الحافل من الإنجاز في كبح جماح هذا الخطر. فقد بلغ مجموع الأسلحة النووية أدنى مستوى له خلال عشرين عاما. وأبرمت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي فرضت قيودا حقيقية على انتشار الأسلحة النووية وتحديثها. وبلغت الجهود الرامية إلى إيجاد نظام كفو للتحقق فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية والسامة مراحلها النهائية، رغم أن نتائجها النهائية لم تتأكد بعد.

وقد سيطرت الأسلحة النووية تقليديا على جدول أعمال نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، شهد العقد الماضي

وأجري ما مجموعه ٨٥٠ تفتيشا في ٤٤ من الدول الأطراف منذ نيسان/أبريل ١٩٩٧، بما في ذلك ٣٠٠ عملية تفتيش على المصانع الكيميائية المدنية، لكفالة قصر تشغيلها على أنشطة غير ذات صلة بالأسلحة الكيميائية. وما زالت هذه العمليات التفتيشية جارية في هذه اللحظة التي أتكلم فيها. وعقب تقديم إعلان الصناعة الكيميائية في الولايات المتحدة في النصف الأول من هذا العام، أصبحت هذه الصناعة في الولايات المتحدة الآن خاضعة لجدول تفتيش صناعي مكثف يسير بشكل جيد للغاية، ويلقى الدعم الكامل من منتجي المواد الكيميائية ومن السلطة الوطنية بالولايات المتحدة. وهذه نتائج ملفتة للنظر بالنسبة لمنظمة لا يزيد عدد موظفيها إلا قليل عن ٥٠٠ موظف من ٦٦ بلدا، منهم ٢٠٠ مفتش، وتعمل بميزانية سنوية لا تتجاوز ٥٥ مليون دولار.

وفي الوقت ذاته، من غير المناسب أن تستخدم منصة الجمعية العامة للكلام عن إنجازات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وجدها. فمن مسؤوليتي أيضا بوصفي مديرا عاما لهذه المنظمة أن أبلغ الجمعية العامة بالتحديات والعوائق الكبيرة التي تعترض طريق التنفيذ الفعال لولايتها في الوقت المناسب.

ويتمثل الأساس المنطقي المباشر لوجود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في القضاء على المخزونات الموجودة من الأسلحة الكيميائية على الصعيد العالمي والوقاية من عودتها إلى الظهور في أي مكان من العالم. ولا يتحقق هذا الهدف إلا عندما يتم التحقق من تدمير جميع الأسلحة الكيميائية الموجودة حاليا، وعندما تكون جميع البلدان قد انضمت لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وينشأ أكبر تحدٍ لمصادقية الاتفاقية اليوم من الصعوبات التي يمر بها الاتحاد الروسي في محاولاته التي يبذلها للالتزام بالجدول الزمني المحددة في الاتفاقية لتدمير تركته

وأفضل طريقة لتصوير درجة الثقة العالمية في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هي سرعة واستمرار الزيادة في عدد أعضائها. فقد زاد عدد أعضاء المنظمة من ٨٧ دولة طرفا لدى دخولها حيز النفاذ إلى ١٣٩ دولة اليوم. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، ستصبح اليمن الدولة الطرف رقم ١٤٠، بعد اتخاذ إجراءات مماثلة من جانب جامايكا وغابون وكيريباس خلال جمعية الألفية. وهذه الزيادة التي تربو نسبتها على ٦٠ في المائة في عدد الأعضاء خلال ثلاث سنوات ونصف هي أمر غير مسبوق في تاريخ صكوك نزع السلاح القابلة للتحقق. ولا بد من احترام الثقة التي أولاهنا لنا المجتمع الدولي، وسوف نحترمها.

وفترة ثلاث سنوات ونصف هي فترة قصيرة في عمر التاريخ. أما من وجهة نظر الأعمال التجارية، فهي تمثل المستوى الأدنى الذي يجب للمشروع الناجح أن يبدأ عنده في البرهنة على صلاحيته للبقاء. ولا يمكن إنكار أن الصبر فضيلة في العلاقات الدولية، إلا أنه لا ينبغي الخلط بين الصبر وبين التقاعس عن العمل، فعلينا أن نصبر انتظارا للنتائج. بيد أننا يجب أن ننفذ صبرنا حين يتعلق الأمر باتخاذ إجراءات.

ولدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الكثير من الأدلة على ما أنجزته خلال عمرها الذي يبلغ الثلاث سنوات ونصف وذلك بسبب إصرارها القوي ونفاذ صبرها على تحقيق ما أنشئت من أجله. فقد تم تدمير نصف المصانع الكيميائية التي أبلغت بها المنظمة من قبل ١١ دولة طرفا، وعددها ٦١ مصنعا، أو حولت أنشطتها إلى الأغراض السلمية. كما تم تدمير ٧ في المائة من مخزون العالم المعلن من العوامل الكيميائية البالغة ٧٠.٠٠٠ طن و ١٥ في المائة من الذخائر الكيميائية البالغة ٨,٤ ملايين التي تغطيها الاتفاقية. وتم جرد جميع الأسلحة الكيميائية المبلغ بها وأوقفت عن العمل جميع مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية المعلنة. وهي جميعا خاضعة لنظام للتحقق لم يسبق له مثيل في صرامته.

إحياء البرنامج الروسي لتدمير الأسلحة الكيميائية. وأرجو له كل التوفيق وأطمئنه إلى تأييدنا الكامل له.

وأرحب كذلك بالخطوات التي اتخذها عدد من البلدان بالفعل لمساعدة روسيا على تدمير أسلحتها الكيميائية. بيد أن الواقع أن عروض تقديم هذه المساعدة تقتصر تماما عن الحاجة إليها. وهذا يبرز عنصرا آخر لم يكن موجودا على مدى عدة سنوات مضت، ألا وهو إنشاء آلية للتنسيق الفعال للمساعدة الدولية المقدمة إلى الاتحاد الروسي. وقد قبلت روسيا اقتراحي إنشاء لجنة توجيهية تجتمع بشكل منتظم في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لرصد التقدم المحرز في عملية التدمير وتحديد الثغرات في الموارد الروسية التي لا يمكن سدها إلا من الخارج، ولكن لا يزال يتعين تأييده من البلدان المانحة. ولدى اقتناع بأن من شأن إنشاء لجنة توجيهية عاملة أن يساعد في تحريك الأمور. وربما وفر الإشراف الدولي الذي يتيح للمانح الرئيسي - وهو الولايات المتحدة - حث الكونغرس على إعادة تمويله للمساعدة في تدمير الأسلحة الكيميائية في روسيا.

بيد أن تدمير الأسلحة الكيميائية ليس سوى جزء من حل المشكلة التي تثيرها. ولن تسود الاتفاقية في نهاية المطاف إلا بعد أن تلتزم بها جميع الدول رسميا. وهناك ٣٤ دولة موقعة لا يزال من المتعين أن تصدق على الاتفاقية، بينما يتعين أن ينضم إليها ١٩ بلدا أخرى. وأظن أطرحت على نفسي سؤالا واحدا وهو: إن لم تكن أسباب التأخير في الانضمام بيروقراطية بطبيعتها، فما هي؟ وإن لم تكن لهذه الأسباب صلة بالأسلحة الكيميائية فلربما نحتاج إلى إلقاء نظرة جديدة على قضية الانضمام برمتها.

وأهم مصدر للقلق البالغ هو الحالة في الشرق الأوسط حيث لا تزال إسرائيل ومصر وسوريا وليبيا ولبنان والإمارات العربية المتحدة وبطبيعة الحال العراق خارج

الهائلة من الأسلحة الكيميائية التي ورثها من الاتحاد السوفياتي السابق. فقد يؤدي التأخير الملموس في تدمير أكبر ترسانة للأسلحة الكيميائية في العالم إلى النيل من مصداقية الاتفاقية، وقد يقوض كل ما بذل من جهد لتخليص كوكب الأرض من هذه الأسلحة الرهيبة. وقد طلبت روسيا من مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تأجيل تدميرها ما نسبته ١ في المائة من أسلحتها الكيميائية الذي كان يتعين في الأصل إنجازها بحلول ٢٩ نيسان/أبريل من هذا العام، وتلقت بالفعل موافقة المؤتمر على هذا الطلب. وحتى بالرغم من بدء الاتحاد الروسي فعلا في تدمير المكونات الخاصة بالأسلحة الكيميائية، فمن المقرر أن يبدأ التدمير الفعلي للعوامل الكيميائية في النصف الأول من العام القادم على أقرب تقدير. بل لن يبدأ تشغيل أول مرفق، وهو المرفق الوحيد من نوعه في روسيا حتى الآن، لتدمير الأسلحة تدميرا كاملا إلا في وقت لاحق، في نهاية عام ٢٠٠١.

وإذا كان حجم المشكلة التي تواجه الاتحاد الروسي كبيرا حقا، فالواقع يبرز ضرورة اتخاذ إجراءات تنسيق أخرى عاجلة ودقيقة من جانب الحكومة الروسية. ولن تقدم المساعدة الدولية التي لا شك في الحاجة إليها، بكميات كافية، إلا في سياق خطة عمل مستكملة مازال يتعين أن تعدها روسيا نفسها. والحاجة ماسة إلى أن تتخذ روسيا قرارات سياسية أساسية بشأن كيفية عزمها على تدمير مخزونات أسلحتها الكيميائية بأقل تكلفة وبتدابير ملائمة لحماية شعبها وبيئتها. وقد تشجعت حين علمت أن الاتحاد الروسي قرر منذ أيام قليلة تحديد مكان مقر سلطته الوطنية - أي الهيئة المكلفة بالتنفيذ الوطني للاتفاقية. وأنا واثق أن السلطة الوطنية الجديدة - ومديرها العام المتفاني، السيد زينوفي باك، المكلف من الرئيس بوتين نفسه بهذه المسؤولية - سوف تتخذ على الفور الخطوات التي تمس الحاجة إليها

وبحكم التوقيع على الاتفاقية تكون إسرائيل، بموجب المادة الأولى، قد التزمت، في جملة أمور، بعدم استحداث أو إنتاج أو تخزين أسلحة كيميائية. فما الذي يمنعها حينئذ من التصديق على الاتفاقية وتدوين التزامها السياسي من الناحية القانونية؟

وبالقدر نفسه، تعتمد أمور كثيرة على المشاركة النشطة من الولايات المتحدة وسائر الدول ومجموعات الدول الرئيسية التي جعلت من متابعة السير نحو تسوية سلمية في الشرق الأوسط ركنا أساسيا في سياستها الخارجية. وأنا، من جانبي، مستعد لزيارة المنطقة في وقت مناسب لكي أستكشف مع القيادات فيها قضايا الأمن التي أشرت إليها.

كما أني أعرب عن أمل في ألا يتردد قادة الدولة الفلسطينية المقبلة في وضع الأمور في نصابها الصحيح منذ البداية، وأن ينضموا، لا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية فحسب بل وإلى سائر المعاهدات العالمية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ومن شأن إصدار بيان عام بموقفهم في هذا الصدد أن يسهم كثيرا في إحراز التقدم في هذه القضية.

ومن مناطق الاهتمام الأخرى أفريقيا حيث تبقى أنغولا والصومال وسان تومي وبرنسيبي خارج الاتفاقية، بينما لم تصدق على المعاهدة بعد كل من أوغندا وتشاد وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي والرأس الأخضر ورواندا وزامبيا وسيراليون وغينيا - بيساو والكونغو وليبيريا ومدغشقر. ومشاكل أفريقيا كثيرة. ومع ذلك يثبت قرار موزامبيق بالانضمام إلى الاتفاقية في وقت سابق من هذا العام أن هذه المشاكل الحقيقية تماما ليست بالضرورة عقبة أمام الانضمام للاتفاقية. وهذا صحيح تماما لأن الاتفاقية غير قاصرة على قضية الأسلحة الكيميائية ولكنها تتعلق بتعزيز استعمال الكيمياء في الأغراض السلمية وتساعد على تطوير

اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومما يزيد هذا القلق تصاعد دورة العنف التي تهدد من جديد عملية السلام الهشة، مع التشعبات الخطيرة بالنسبة للاستقرار والأمن الإقليميين وربما للاستقرار والأمن خارج تلك المنطقة أيضا. ومع ذلك فالشرق الأوسط هو أكثر منطقة تستخدم فيها الأسلحة الكيميائية ضد المقاتلين والمدنيين على السواء. وازدياد حدة التوتر في المنطقة يتطلب استراتيجية تدعو إلى تسوية سلمية قبل مناقشة أي عناصر أخرى يمكن أن تسهم في تلك التسوية. فما هو الخطأ في أن تتخذ سلسلة خطوات تساعد في إيجاد مناخ ثقة بين النشطاء الرئيسيين في تلك المنطقة وتثبت الرغبة الحقيقية لدى جميع الأطراف في السعي من أجل هذه التسوية الشاملة بالتوازي مع مفاوضات السلام؟

ولعل الوقت قد حان لأن تعيد جميع البلدان التي ذكرتها الآن نظرها في النهج التي ظلت تتبعها بصدد اتفاقية الأسلحة الكيميائية وبصدد برنامج الأمن الإقليمي عموما. فهل تتحسن الحالة الأمنية في الشرق الأوسط إذا كان النشطاء جميعا يثقون أن سيف داموكليس المتمثل في احتمال استعمال الأسلحة الكيميائية لم يعد مسلطا على رؤوسهم؟ وألا يمكن لمبادرة بالانضمام إلى الاتفاقية، إلى جانب الخطوات الأخرى، أن توفر زحما سياسيا يلوح معه في الأفق تحرك إلى العناصر الأخرى في المعادلة الأمنية؟

ومما أن اليمن والأردن والسودان آثرت الانضمام بالتحديد إلى هذا الرأي، فذلك يبين أن هذا النهج واقعي في بيئة الشرق الأوسط. والكثير يعتمد الآن على الخطوات التالية التي تتخذها الأطراف الرئيسية المؤثرة الأخرى. فماذا يلزم لكي تنشأ تدريجيا منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في هذه المنطقة، مثلما اقترحت مصر؟ وأليس الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية إحدى الخطوات، بل وخطوة أساسية في هذا الصدد؟ إنني أثق بإخلاص في حكمة القيادة المصرية في هذا الشأن.

المختلفة المنشأة. بموجب المادة التاسعة من الاتفاقية والمتعلقة بالتشاور والتعاون وتقصي الحقائق. وبازدياد عدد الدول التي تنضم إلى الاتفاقية، ومع تأييد منتجي المواد الكيميائية لديها، تصبح الحجج المقدمة أصلا لاستمرار الإبقاء على القيود على المواد الكيميائية خارج إطار قانوني دولي ذي مصداقية ويعول عليه، حججا واهية على نحو متزايد. وأمام هذا الواقع يصعب تفهم استمرار وجود ضوابط التصدير في بعض الدول الأطراف المفروضة ضد غيرها، كما يصعب تبريره. ولذا أحث الذين لا يزالون يحتفظون بتلك القيود على إعادة تقييم ضرورتها لهم في ضوء العوامل التي أوضحتها الآن، بقصد إلغائها في أقرب وقت ممكن. ثم أن القيود غير التي اتفق عليها المجتمع الدولي ككل يمكن أن تقوض الأسس القانونية لأي جهد متعدد الأطراف يبذل الآن أو في المستقبل في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وإذا كانت اتفاقية الأسلحة الكيميائية لا ينظر إليها أحيانا إلا على أنها معاهدة لتزع السلاح وعدم الانتشار، فإن لها أساسان ثالثا ورابعا لا يقلان أهمية. فمن غيرهما لم تكن الاتفاقية لتوجد أصلا. وهذان الأساسان هما المساعدة في مجال الحماية من استعمال الأسلحة الكيميائية أو التهديد باستعمالها، والتعاون الدولي. وتضطلع المنظمة بهمة بمشاريع للتعاون الدولي. ونحن قد بدأنا، بمشاركة حكومتي هولندا والمملكة المتحدة، برنامجا مبتكرا يستهدف العلميين والمهندسين من البلدان النامية. ويتعلق أحد العناصر الهامة لما نسميه "برنامج الانتساب لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية"، بتنمية المهارات والخبرات اللازمة للعمل الفعال في سياق صناعة المواد الكيميائية الحديثة.

ويحظى هذا البرنامج بدعم عدد من الشركات الكيميائية التي هي على استعداد لأن تقبل متدربين وتشاركهم في أعمالها اليومية. فضلا عن ذلك، فإننا نوفر تدريبا مكثفا في جوانب تتعلق بتصنيع الكيماويات، وسلامة

الخبرات الوطنية في مجال المستحضرات الصيدلانية ومكافحة الآفات وفي مجال المخصبات وغيرها.

وهذا ينقلني إلى سؤال أساسي. ما هو الحافز لأن ينضم بلد صغير إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية إذا كان لا يمتلك أسلحة كيميائية ولا صناعة كيميائية يمكن الحديث عنها؟. والردود على هذا السؤال كثيرة. فقد يكون بلد ليس لديه أسلحة كيميائية ويتعرض، وخاصة في بعض المناطق، لاعتداء بالأسلحة الكيميائية طالما كانت هذه الأسلحة موجودة. فالاتفاقية تنص على تقديم المساعدة وتوفير الحماية لدولها الأطراف في حالة تعرضها لاعتداء من هذا القبيل. ولعل الأهم من ذلك أنها تطلب في المادة الحادية عشرة من الدول الأطراف:

"ألا تبقى فيما بينها على أي قيود... يمكن أن تقيد أو تعوق التجارة والتنمية والنهوض بالمعرفة العلمية والتقنية في ميدان تسخير المواد الكيميائية للأغراض الصناعية والزراعية والبحثية والطبية والصيدلانية أو للأغراض السلمية الأخرى".

وبالإضافة إلى هذا تنص الاتفاقية على التوسع في نظام القيود على تجارة المواد الكيميائية، التي تفرضها الدول الأطراف على الدول التي آثرت البقاء خارج الاتفاقية. فالمواد الكيميائية التي تتأثر بنظام التوسع هذا لها نطاق تطبيقات تجارية يتسع بشكل متزايد.

وقد أثبتت الاتفاقية خلال الأعوام الثلاثة ونصف العام التي مرت على وجودها فعاليتها بما لا يدع مجالاً للشك باعتبارها تديرا لبناء الثقة، ووفرت محفلا غير مسبوق وتمس الحاجة إليه تتصدى فيه الدول الأطراف لأي شواغل قد تساورها إزاء امتثال الدول الأطراف الأخرى. ولتحقيق هذه الغاية فإن عددا من الدول الأطراف تستفيد، علاوة على أنشطة التحقق التي تقوم بها المنظمة نفسها، من الآليات

إلى تباطؤ الزخم نحو العالمية إن لم تكن تؤدي إلى عكس اتجاهه.

والاتفاق بشأن العلاقة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، الذي وقع قبل أيام قليلة، يتيح إمكانات لإقامة تعاون واسع النطاق بينهما. وأعتزم أن استخدم هذه الإمكانيات إلى أقصى حد ومدى ممكنين. ولن تتمكن المنظمة من تنفيذ ولايتها بأكثر قدر من الفعالية والشفافية إلا بمساعدة فعالة من الأمم المتحدة واتفاقية الأسلحة الكيميائية إنما هي من نتاج الأمم المتحدة. والأمم المتحدة مسؤولة - بحكم أבותها - عن كفاءة رفاهة ونجاح أولادها. ونيابة عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أود أيضا أن أعرب عن امتناني لمكتب الشؤون القانونية وللسيد هانز كوريل لما أظهرته الأمم المتحدة من دعم ومرونة وفهم بشكل مستمر خلال هذه المفاوضات.

ولدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أربع ولايات وهي: نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة وتقديم المساعدة وتوفير الحماية والتعاون الدولي. وستنفذ كل هذه الولايات عند تحقيق عالمية المنظمة. وبينما يجري تدمير الأسلحة الكيميائية، نأمل أن تكون الدول الأطراف على استعداد لأن تقوم تدريجيا على الأقل بتوجيه ما يلزم من اهتمام وموارد للنهوض بالاستخدامات السلمية للمواد الكيميائية على النحو المطلوب للمحافظة على نظام لعدم الانتشار يمكن الاعتماد عليه. وستتحول منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في نهاية الأمر من منظمة أنشئت لتخليص العالم من الأسلحة الكيميائية إلى منظمة تنهض باستخدام الكيمياء لمنفعة كل الدول. وذلك تطور سيعبر عن التحول الذاتي للعالم من المجاهدة والريية إلى السعي الفعال إلى السلم والرخاء لصالح الإنسانية بأكملها.

المصانع، وعمليات الشركات الكيميائية في مرفق جامعي بالمملكة المتحدة. ولدى تبين نجاح البرنامج، يمكن التوسع فيه - وأنا أعتزم القيام بذلك - لينفذ على مستوى إقليمي. بمشاريع منفردة لمناطق أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا والشرق الأوسط.

ويجب أن تحتفظ الاتفاقية بمرونتها إذا ما كان لها أن تستجيب استجابة وافية للتهديدات والتحديات الجديدة، ولديها أصلا آلية للاستجابة إلى التطورات العلمية والتكنولوجية، وينبغي أن تكون لها أيضا القدرة على توفير صكوك فعالة لمواجهة التهديدات البشرية. وأنا أتكلم هنا عن الإرهاب الكيميائي، فإنه تهديد عالمي وينبغي أن يكون أي علاج فعال له عالميا أيضا، بل أعتقد أن من الممكن حتى قبل أن نصل إلى العالمية، أن تصبح الاتفاقية أكثر فعالية من خلال استخدام إطارها المؤسسي والسياسي لإقامة روابط محسنة وتعاون وثيق بين الوكالات الوطنية لمكافحة الإرهاب ومنظمات الإغاثة في حالات الكوارث. وتلك بالطبع مقترحات يمكن مواصلة متابعتها في المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية المقرر عقده في عام ٢٠٠٢ والذي يؤمل أن تشارك فيه البلدان التي لا تزال خارج ذلك النظام.

وحتى تكون أية منظمة دولية فعالة وناجحة تماما، يجب أن تحصل على تمويل كاف. وقد سبق أن ذكرت أن الزيادة السريعة في عدد أعضاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تشهد على إيمان المجتمع الدولي وثقته في أن المنظمة تقوم بعمل طيب، وأنها ستواصل فعل ذلك، ويجب أن يوفر التمويل الكافي للمنظمة إذا كان لها أن تفي بالطلبات المتزايدة عليها - سواء في مجال نزع السلاح والتحقق، أو في مجال التعاون والمساعدة الدوليين. ويمكن لأي زيادة كبيرة في الفجوة بين الموارد المالية ومسؤوليات المنظمة التي تنص على الاتفاقية، أن تضر في نهاية الأمر بمصداقية المنظمة، وقد تؤدي

ومتوازن عندما يخاطب هذا الجمع الموقر. ولكن، وللأسف، فإن السيد بستاني قد دأب على تكرار هذه الرؤية المتبورة، وكان آخرها خلال اجتماع اللجنة الأولى للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة واضطرار وفد مصر آنذاك إلى استخدام حق الرد لوضع الأمور في نصابها الصحيح. رابعاً، إن مصر ترفض استخدام الأسلحة الكيميائية وكافة أسلحة الدمار الشامل، وأن هذا الموقف قد انعكس بجلاء وبوضوح، وعلى أعلى مستوى في مبادرة السيد الرئيس محمد حسني مبارك، لإحلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل، ونكرر كافة أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى انعكاسه وبصورة واضحة، أيضاً، من خلال طرح الوفد المصري للقرارات ذات الصلة في اللجنة الأولى. وختاماً، فإن وفد مصر يود أن يوضح أن الحكمة الحقيقية تتطلب التناول المتوازن والدقيق لكافة أسلحة الدمار الشامل، وهو بيت القصيد الذي لم يتناوله بيان السيد بستاني.

السيد حسن (العراق): هنالك علاقة وثيقة بين اتفاقيات نزع السلاح، وخاصة تلك التي تتعلق بفتة واحدة مثل فتة أسلحة الدمار الشامل. وأي تجاهل لهذه الحقيقة إنما يعكس انتقائية ويعقد المشاكل، لا يحلها. وكنا نتمنى أن تتضمن كلمة السيد بستاني إشارة إلى هذه الحقيقة. ثانياً، أقر المجتمع الدولي الأولوية المعطاة لنزع أسلحة الدمار الشامل، وفي المقدمة منها نزع الأسلحة النووية، وذلك في وثيقة الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلام لعام ١٩٧٨.

وبقدر تعلق الأمر بسياقات نزع السلاح في المجال النووي، فقد انضمت جميع الدول العربية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. بينما بقيت إسرائيل خارج المعاهدة. وسيف داموكليس الحقيقي المسلط فوق رؤوس دول المنطقة وفوق رؤوس أعضاء المجتمع الدولي هو أسلحة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة في إطار هذا البند في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن إلى الممثلين الذين يرغبون في ممارسة حق الرد.

هل لي أن أذكر الأعضاء بأنه وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٣٤/٤٠١ فإن الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد محددة بعشر دقائق للكلمة الأولى وبخمس دقائق للكلمة الثانية وتُدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد درويش (مصر): لقد استمع وفد بلادي إلى كلمة السيد بستاني، مدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وما ورد فيها من رؤية أحادية الجانب إلى مصر. ولذا فإننا نود أن نوضح بعض الحقائق رداً على ما جاء في الفقرات ٢٠ و ٢١ و ٢٢ من بيان السيد بستاني. أولاً، من المعروف أن مصر لم تنضم إلى معاهدة حظر استخدام الأسلحة الكيميائية على الرغم من التزامنا الكامل لأحكام هذه المعاهدة، وذلك في ضوء عدم انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واستمرار رفضها، ورغم المطالبة الدولية المتكررة لها للانضمام للمعاهدة. وكان آخر هذه الدعوات خلال مؤتمر المراجعة السادس لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ثانياً، إن مصر على أتم استعداد للانضمام المتزامن إلى معاهدة حظر استخدام الأسلحة الكيميائية عندما تقوم إسرائيل بدورها بالانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. ثالثاً، إن هذا الموقف المصري الواضح والثابت قد تم الإشارة إليه في أكثر من محفل، وأن السيد بستاني بصفته الوظيفية، واضطلاعه بالتالي على الموضوعات ذات الصلة وحقائق الأمور، وبصفة خاصة في الشرق الأوسط، يجب أن يعكسه بشكل مناسب

ولا نعتقد أن المتحدث قد قام بذلك. وما سمعناه من المدير العام من تحليل مبسط جدا للوضع السياسي العام في المنطقة لا يعكس بأي شكل من الأشكال الحقائق القائمة أو حتى مواقف الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وذلك يعكس مرة أخرى جهل السيد بستاني بالوضع القائم في المنطقة. لقد اتبع السيد بستاني في بيانه سياسة انتقائية. فعلى حد زعمه هنالك ٣٤ بلدا لم تصادق على الاتفاقية وأن ١٩ بلدا لم تنضم إليها بعد. وذلك يعني أنه على المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بذل جهود في كل أنحاء العالم بدلا من التركيز على إقليم واحد. لأن ذلك يثير التساؤل. ومن الصحيح أن الوضع معقد وصعب في الشرق الأوسط. إلا أن ذلك يعني وضع الإصبع على موقع الداء بدلا من الانتفاخ حوله بطريقة مشبوهة.

وفي هذا المجال فإن المسؤول عن إدخال كل الشرق الأوسط في دوامة سباق التسلح هي إسرائيل التي تستخدم السيد بستاني في وصف مواقفها كل الرقة، في الوقت الذي يعرف فيه أن إسرائيل لم تقم بإجراءات قانونية وسياسية عملية في إطار اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. إن حديث المدير العام لهذه المنظمة لا يختلف عن الكلام والمواقف الإسرائيلية عمليا وأن مواقف السيد بستاني هي انحياز واضح للمواقف الإسرائيلية. وليس من اللائق لمسؤول دولي أن يمارس تضليلا من هذا القبيل.

وتبقى الحقيقة الثابتة والتي يعرفها الجميع هي أن إسرائيل هي التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن تصعيد سباق التسلح في الشرق الأوسط. وترفض إسرائيل علنا الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية. وهي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم حتى الآن إلى هذه المعاهدة واتفاقيات هامة أخرى تحت ذرائع وحجج واهية.

إسرائيل النووية. وهي أكثر من ٢٠٠ قنبلة نووية ووسائل إيصالها، وسياسة توسعية على حساب الأراضي العربية. هذا هو الخطر الحقيقي.

ومطلوب من المجتمع الدولي السعي لتنفيذ الاتفاقات الدولية وقرارات الأمم المتحدة بشأن انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار. وقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) طالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار. وكذلك طالبت الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) بنفس الشيء. وإن الكيل بمكيالين سياسة لم تعد تجدي، وإن الذي يبحث عن السلام الحقيقي في المنطقة يجب عليه أن يواجه الحقائق والمشاكل بشمولية.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): يؤسف وفدي أن يأخذ الكلمة في هذا الوقت المتأخر. لكن وفدي لاحظ وباستغراب كبير إصرار المدير العام لمنظمة الأسلحة الكيميائية على المضي قدما في قلب الحقائق والجهل أو تجاهل الوضع القائم في منطقة الشرق الأوسط عند تناوله لموضوع التسلح وتصفية الأسلحة الكيميائية. ولا ندرى من حيث المبدأ الجهات التي تمثلها عبارات السيد بستاني عندما يتجهج على مواقف بعض الدول فيما يتعلق بالانضمام أو عدم الانضمام إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ألا يعلم السيد بستاني أن قرارات من هذا النوع تتعلق بالأوضاع القائمة في مناطق معينة؟ ألا يعلم السيد بستاني أن إسرائيل متخمة بالأسلحة النووية والكيميائية والطائرات والدبابات الحديثة؟ لقد ضل السيد بستاني الطريق وتوجه بكلامه وملاحظاته إلى الجهة الخطأ. والحقيقة الماثلة أمام هذا التجمع الموقر، أن إسرائيل اكتفت حتى الآن بتوقيع الاتفاقية، أي أنها لم ترمها بشكل نهائي بعد.

إن الحديث أمام الجمعية العامة مسؤولية من الواجب ممارستها من قبل مسؤولي المنظمات بكل إخلاص ودقة.

إجراءات انعقاد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة. وقد يرتاب المرء في أن تلك الاعتراضات مردها إلى الموقف المعروف لكل من سوريا ومصر، والذي انعكس في امتناعهما حتى عن التوقيع على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، لأهما ما زالتا تمتلكان هذه الأسلحة.

لقد وقعت إسرائيل على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وهي ملتزمة بموجب القانون الدولي بالمبدأ الأخلاقي الذي يدعو إلى نزع السلاح الكيميائي عالميا. وقد أعربت إسرائيل خلال مراسم التوقيع عن أملها في أن تحذو بلدان أخرى في المنطقة حذوها؛ إلا أن الواقع، للأسف، يتناقض مع ذلك. وتسبب هذه الظروف، بالتأكيد، صعوبات فيما يتعلق باتخاذ قرار بشأن التصديق على الاتفاقية من عدمه. وتأمل إسرائيل في أن يتغير المناخ في الشرق الأوسط، حيث يسود العداء وعدم الاعتراف، بالصورة التي تسمح لإسرائيل باتخاذ القرار بالتصديق على الاتفاقية.

السيد عامر (الجمهورية العربية الليبية): استمع وفد بلادي باهتمام إلى ما ذكره السيد بستاني، المدير العام لمنظمة اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وأشار على نحو خاص إلى ما جاء في الفقرة ٢٠ من بيانه، عندما تحدث عن الوضع في منطقة الشرق الأوسط، وذكر أن ليبيا، ضمن عدة دول في المنطقة، لم تنضم بعد لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وهنا أود أن أوضح ما يلي: بلادي الآن طرف في معظم الاتفاقيات الدولية في ميدان نزع السلاح، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار النووي، وذلك حرصا منها على المساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل. إن بلادي أعلنت بوضوح، أمام كافة المحافل الدولية، السبب الذي منعها من الانضمام حتى الآن إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وهو الخلل الأمني الموجود في منطقة الشرق الأوسط، حيث يملك الإسرائيليون المئات

إن العرب هم الذين يحتاجون إلى الطمأنينة والأمن. فأرضهم هم المحتلة. وقوات الجيش الإسرائيلي هي التي تهددهم بالأسلحة النووية والكيميائية والقنابل المحرمة دوليا والتي استخدمت عمليا من قبل إسرائيل ضد العرب في فلسطين ولبنان وأماكن أخرى. إن ما يخدم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هو التعامل مع حقائق الأمور وليس قيامها أو قيام المدير العام لهذه المنظمة بتوجيه إصبع الاتهام في اتجاهات تضر بمصداقيته وبالذور الذي يجب القيام به لحظر جميع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط وفي مقدمتها الأسلحة النووية.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود

أولا أن أستهل بياني القصير بتوجيه الشكر إلى المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على بيانه. وترى إسرائيل أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية الفريدة - التي منحت الأمن الدولي هدفا ذا مغزى، ألا وهو القضاء التام على الأسلحة الكيميائية - اتفاقية في غاية الأهمية. ولكني دهشت من أن بعض الممثلين هنا لجأوا إلى محاولة الاستهزاء بالموضوع قيد المناقشة والتعامل مع مسائل ليست بأي حال جزءا من مناقشة هذا الصباح.

وقد قال وزير خارجيتنا، السيد شيمون بيريز، عندما وقعت إسرائيل على الاتفاقية، في سنة ١٩٩٣، إنه لا يوجد أي سلاح مضاد لأسلحة الدمار الشامل، سوى التصميم السياسي. وحقيقة أن المواطنين الإسرائيليين مضطرون إلى التزود بالأقنعة الواقية من الأسلحة الكيميائية في حد ذاتها برهان على درجة التهديد الذي يواجه مواطنينا، وخاصة التهديد الذي يأتي من بلدان في المنطقة مشهورة باستخدامها وامتلاكها للأسلحة الكيميائية.

وليس من قبيل المصادفة أن البلدين اللذين تشككا في إجراءات عقد هذه الجلسة لم يشككا، من ناحية أخرى، في

لديهم، أيضا، أية أسلحة أخرى قادرة على الرد على التحديات التي تفرضها إسرائيل من خلال احتلالها لأرضهم وقمعها للمواطنين العرب في الأراضي المحتلة.

كما استغربت هذه المقارنة، التي لا تحدث إلا في الأحلام، بين اعتراض وفدين على البند الذي ناقشه الآن، وحديث مدير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والدعوة إلى جلسة طارئة لمناقشة المجازر والقتل الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني. وهذا يعكس بالفعل الطبيعة العدوانية لإسرائيل وتحديها لإرادة المجتمع الدولي، ومناقشته ضمن الحدود الدنيا لما يجب القيام به لوقف هذه المجازر ضد الشعب الفلسطيني.

ونعود إلى ما كنا قد أكدنا عليه دائما، وهو أن السلام لا يمكن أن يتحقق في الشرق الأوسط إلا من خلال التزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، والانسحاب من جميع الأراضي المحتلة حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

كما يجب على إسرائيل أن تتخلى عن أحلامها بإخضاع جميع شعوب المنطقة من خلال تهديدهم بالأسلحة النووية والكيميائية. فنحن الذين نتهدد، ونعتقد أن على الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي مسؤولية أساسية في الضغط على إسرائيل لكي تعمل بشكل صادق من أجل تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، بحيث نعمل جميعا من أجل منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية.

السيد درويش (مصر): لقد انتقد ممثل إسرائيل ما أثاره وفد مصر من ملاحظات تتعلق بضرورة الحفاظ على النظام الداخلي للجمعية العامة، والالتزام بأحكام هذا النظام. وربط ذلك بمقرر الجمعية العامة استئناف دورتها الاستثنائية العاشرة.

من الرؤوس النووية ويرفضون حتى الآن الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي ووضع منشآتهم النووية تحت إشراف نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رغم النداءات الدولية المتكررة التي تدعوهم إلى الانضمام إلى هذه المعاهدة.

لقد تناول السيد بستاني جانبا من الصورة في منطقة الشرق العربي. فقد ذكر عدة دول قال إنها لم تنضم بعد إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وكان في إمكانه أن يذكر الأسباب التي دفعت هذه الدول إلى عدم القيام بذلك حتى الآن، وهو يعرفها جيدا، لأن هذه الدول، ومن بينها بلادي، كما سبق أن قلت، أوضحت الأسباب التي أدت إلى منعها من الانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. لقد أعلننا تلك الأسباب هنا في هذه الجمعية وفي عدة محافل دولية أخرى. وكنا نأمل أن يكون السيد بستاني واضحا في بيانه ويذكر الأسباب التي منعت هذه الدول من الانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): أود، مرة أخرى، أن أمارس حق الرد على ما ذكره الممثل الإسرائيلي، حيث اتضح لنا جميعا، بعد الاستماع إلى ما قاله الممثل الإسرائيلي، إن إسرائيل تمتلك فعلا أسلحة كيميائية، وأنها تعتبر تخزين وامتلاك هذه الأسلحة مسألة لتأمين أمن مواطنيها. ولو اتبعت كل دولة من دول العالم المنطق الإسرائيلي، وهو منطق غير مقبول، بطبيعة الحال، لما كانت هناك اتفاقيات دولية لحظر الأسلحة الكيميائية ولا النووية ولا البيولوجية لأن كل دولة ستتذرع، آنذاك، بضرورة حماية مواطنيها وأمنهم.

وهذا يثبت، مرة أخرى، أن العرب في منطقة الشرق الأوسط هم الذين يحتاجون إلى الأمن. فالعرب لا توجد لديهم أية أسلحة نووية يدافعون بها عن أنفسهم، ولا توجد

شيء على الإطلاق فيما يتعلق بأي نوع من أنواع القدرات الإسرائيلية. والواقع أن مواطني إسرائيل كانوا، وما زالوا، يتعرضون لتهديد الأسلحة الكيميائية، ضمن حملة أمور، من بلدان كبلده.

والنقطة الثانية التي أود أن أثيرها أنني أود أن ألتمس من الممثل السوري، بل وأوصيه، ألا يلقي علينا موعظ عن المذابح، وألا يتكلم باسم الفلسطينيين. فلا ريب في أن هذه القضايا خطيرة وقيد النظر بيننا وبين الفلسطينيين. ولم يعط أحد وكالة للممثل السوري لكي يمثل الفلسطينيين هنا، وبخاصة في ضوء سجل بلده، المتعلق بالمذابح في هذا الصدد، الذي أود ألا أذكره في هذا المحفل.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥.

نحن، في حقيقة الأمر، نستغرب، ولا نرى ما هي العلاقة بين هذا الأمر وذاك. وعموماً، فإن استئناف الجمعية العامة دورتها العاشرة أمر قد تم الفصل فيه، وسيجري استئناف المناقشات الخاصة بهذا الموضوع الهام والحيوي خلال جلسة بعد ظهر اليوم.

السيد اسحاقى (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية):
آسف لأخذ الكلمة مرة أخرى ممارسة لحق الرد. وأعد بالإيجاز الشديد.

لقد استمعت للبيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية العربية السورية في ممارسته لحق الرد، ولا أفهم المنطق وراء بيانه. فاضطرار مواطني إسرائيل للحصول على معدات السلامة التي تحميهم من الأسلحة الكيميائية لا يشير إلى أي